وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج –

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم علوم انسانية

شعبة تاريخ

تخصص علم. . . . . .

نماذج من السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر (1945-1830)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية

1954-1830.

إعداد الطالب:

- بولعراس حسين

إشراف الدكتور:

- جبري عمر

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
زيتوني بلال	أستاذ محاضر "ب"	رئيسا
جبري عمر	أستاذ محاضر " أ"	مشرفا ومقررا
زيتوني حمزة إسحاق	أستاذ محاضر " أ"	ممتحنا

لجنة المناقشة:

السنة الجامعية 2024/ 2025

* ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2021

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(الطالب الأول)

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): بو لعراس حسين الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالب جامعي

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 104145417 والصادرة بتاريخ 2023-01-01

المسجل(ة) بكلية / معهد كلية العلوم الإجتماعية قسم التاريخ

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: السياسة الاستعمارية في منطقة أولاد الحاج الغربية الأسباب والنتائج (1945-1830)

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2025.04.27

توقيع المعني (ة)

حضر وصودق على توقيع السيد
بصفته
بتاريخ
2025
رئيس المجلس الشعبي البلدي

رئيس المجلس الشعبي البلدي

بسم الله الرحمن الرحيم

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

" من لم يشكر القليل لم يشكر الكثير، و من لم يشكر النّاس لم يشكر الله. "

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام، بكل فخر وامتنان، أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من كان له دور في إنجاز هذا العمل.

أخص بالشكر أستاذي المشرف

الدكتور جبري عمر

كما أتوجه بالشكر إلى كافة أساتذة وعلى رأسهم الدكتور صماري أبو بكر الصديق

كما لا يفوتنا الشكر الخالص لكل من أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور زيتوني بلال

الدكتور زيتوني إسحاق حمزة

على قبولهم مناقشة عملنا هذا

ولا أنسى أن أعبّر عن امتناني العميق لعائلتي وأصدقائي، الذين كانوا سندًا ودعمًا لي في كل المراحل، مادياً و معنوياً.

فلكم جميعاً كل الاحترام والتقدير.

بسم الله الرحمان الرحيم .

الحمد لله الذي وهبني القوة و الصبر و التوفيق، الذي بفضله وحده تيسرت الامور و بنوره اضيء لي الطريق، فله الحمد كثيرا. .

اهدي تخرجي و ثمرة تعبي الى اغلى الناس عائلتي الصغيرة "**امي و ابي إخوتي** " حفظهم الله و اطال في اعمارهم. .

إلى من تقاسمت معهم دفئ المنزل أبنائي الأعزاء

"سيرين" و" أويس"

إلى من اختارها الله زوجة وسكنا لي

رفيقة درب حياتي

زوجتي خديجة

الى جميع من كان لي سند و قوة بعد الله في مشواري الى كل القلوب التى ذكرتني و دعت لي و تمنت لي الخير. .

اتمنى الا تكون هذه الخطوة الا بداية لطريق طويل مليء بالتوفيق و النجاح بإذن الله. .

الطالب: حسين بولعراس

ملخص الدراسة:

تعرضت الجزائر خلال القرن 19م الأخطر احتلال عرفته البشرية استهدف الإنسان والأرض على حد سواء، مرتكبا أبشع الجرائم في تاريخ البشرية، حيث أقدم على إبادة العديد من القبائل والعشائر في القرى والمداشر، واستحوذ على الأراضي الزراعية الخصبة المصدر الرئيسي للدخل وديمومة الحياة، واستعملت في ذلك كل الوسائل المتاحة المسموحة والممنوعة والتي تمثلت في الاسلحة المحرمة دوليا مثل الغازات السامة والاسلحة الحارقة والقوانين التعسفية والتي لا زالت آثارها مستمرة لحد اليوم على الإنسان والبيئة، مخالفة بذلك القانون الدولي الإنساني وكل التشريعات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والمواطن التي ما فتأت تتغنى بها الثورة الفرنسية.

والسؤال المطروح

ما طبيعة هذه الجرائم المرتكبة خلال الفترة المدروسة ؟ وما مدى تأثيرها على الانسان والارض؟

الكلمات المفتاحية: السياسة الاستعمارية المجازر الجماعية، مصادرة الاراضي الجرائم الاستعمارية.

Abstract:

During the 19th century, Algeria was subjected to the most dangerous occupation known to mankind, targeting both mankind and the Earth. perpetrated the most heinous crimes in human history, exterminating many tribes and clans in villages and towns and the acquisition of fertile agricultural land, the main source of income and the sustainability of life, It used all available, permissible and prohibited means of internationally prohibited weapons such as toxic gases, incendiary weapons and arbitrary laws, the effects of which continue to this day on human beings and the environment. Violating international humanitarian law and all international legislation related to human and citizen rights, which the French Revolution has always praised.

The question is what is the nature of these crimes committed during the studied period? What are its motives? And what is the extent of its impact on man and the land?

Keywords: colonial politics, mass massacres, land confiscation, colonial crimes.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	
مقدمة	أ
أولا: المكاتب العربية	
1- نشأة المكاتب العربية	08
2- مفهوم المكتب العربي	09
3- أهداف المكاتب العربية ومهامها	10
4- دور المكاتب العربية وموقف الجزائريين منها	11
ثانيا: سياسة الإبادة الجماعية	
1- مفهوم الإبادة الجماعية	14
2- إبادة قرى بأكملها	14
3- الإبادة داخل المغارات	16
الفصل الثاني :قانون الأهالي أو الأندجينا 28 جوان 1881	
أولا: دراسة قانون الأهالي	
1- مفهوم القانون	20
2- أنواع أحكام القانون	21
3- مراسيم القانون	22

ثانيا: أهداف القانون وانعكاساته	
1- أهداف القانون	28
2- انعكاسات قانون الأهالي	29
ثالثا: ردود الفعل الجزائرية	
1- ردود الفعل السياسية	34
2- ردود الفعل الشعبية	37
الفصل الثالث :قانون التجنيد الإجباري	
أولا: سوابق مسألة التجنيد الإجباري	42
1- دوافع وظروف صدور القانون	43
2- التناقض نقد الجيش النظام الفرنسي	44
3- تراجع الانظمام الإداري في الجيش الفرنسي	45
4- خطر اندلاع الحرب العالمية الأولى	45
ثانيا: دراسة القانون	
1- مفهوم القانون	47
2- مراسيم القانون	47
3- مجالات تطبيق القانون	48
ثالثا: ردود الفعل الفرنسية والجزائرية	50
1- موقف المستوطنين الفرنسيين من التجنيد الإجباري	50
الفصل الرابع: دراسة لوقائع مجازر 8 ماي 1945	
أولا: الوضع العام للجزائر عشية الأحداث	53
1- الأوضاع السياسية	53

2- الأوضاع الاقتصادية	58
3- الأوضاع الاجتماعية والثقافية	59
ثانيا: أسباب حدوث 8 ماس 1945	63
1- الاقتصادية	63
2- السياسية	64
ثالثا: وقائع مجازر 8 ماي 1945	67
1- سطيف	69
2- خراطة	70
3- قالمة	72
خاتمة	75
قائمة المراجع	78

مقدمـة

مقدمة

إن البحث في السياسة التعسفية الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، وما إقترفته في حق الجزائريين من ظلم وتجاوز وما ارتكبته من جرائم لا إنسانية في حقهم وفي حق مقدساتهم وممتلكاتهم، من أهم الأبحاث التي تسلط الضوء على تجاوزات الإستعمار الفرنسي في الجزائر، ومن واجبنا إبراز هذه القوانين التعسفية الزجرية ونتائجها الوخيمة من جميع النواحي على الشعب الجزائري الدينية، الإقتصادية الإجتماعية، ورفع اللثام عن إدعاءات بعض الفرنسيين القائلة بدورهم الحضاري في بلادنا وتفنيدها.

وانطلاقا مما تقدم فإن موضوع مذكرتنا الموسوم: **السياسة العسكرية الفرنسية في منطقة الهضاب العليا (1871- 1975)، والذي تناول بالدراسة**

- **المكاتب العربية.**
- **قانون الأهالي والأنديجينا الصادر في 1881.**
- **التجنيد الإجباري الصادر في 02 فيفري 1912.**
- **دراسة لوقائع مجازر 08 ماي 1945.**

أسباب اختيار الموضوع:

هناك العديد من الأسباب التي دعتنا إلى اختيار هذه الدراسة وقد جاءت مقسمة إلى قسمين ذاتية وموضوعية.

الأسباب الذاتية:

1- رغبتنا الشخصية في دراسة المواضيع ذات الأبعاد السياسية والعسكرية.

2- تكوين رصيد فكري حول التشريعات الفرنسية القانونية التي سنتها على الأهالي. وإعطاء صورة واضحة لهذه السياسة تجاه العقار ومحاولتها طمس الهوية الجزائرية والدينية.

الأسباب الموضوعية

1- لاقلة الدراسات الأكاديمية الجزائرية التي تتناول هذه المواضيع على مستوى مكتبة الكلية.

2- محاولة إدراك معاناة الجزائريين من خلال هذه التشريعات القانونية متعرضة لذلك إلى أهم الآثار السلبية التي نجمت على تطبيقها على المجتمع الجزائري وكيفية تعامل الأهالي معها.

3- تفحص أهم التشريعات القانونية لاكتشاف أساليب الاستيطان وأبعاده وإبراز جوانب ظلت خفية إلى حد ما في الكتابة عن الظاهرة الاستعمارية تجاه السياسة الاستعمارية في الجزائر.

الإشكالية:

وتتمثل الإشكالية الرئيسية لهذا البحث في محاولة معرفة السياسة التي انتهجتها فرنسا إتجاه الملكية وطمس الهوية والقضاء على الروح الوطنية والزج بخير شباب الجزائر في الصفوف الأولى في مختلف الحروب الأوروبية من خلال التجنيد الإجباري ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

ما طبيعة هذه الجرائم المرتكبة خلال الفترة المدروسة؟ وما هي دوافعها وأسبابها؟ والأساليب المتبعة؟ وما مدى تأثيرها على الإنسان والأرض؟

فإلى أي مدى حققت السياسة الفرنسية الإستعمارية في الجزائر خلال الحكم العسكري أهدافها الاستراتيجية؟

وتتفرع عنها مجموعة من التساؤلات:

- ما هي القوانين التي سنتها الإدارة الفرنسية في الجزائر لتوطيد عملية الاستيطان؟
- إلى أي مدى ساهمت التشريعات القانونية في الإستيلاء على الملكية العقارية وتثبيت دعائم الإستعمار ؟
- ما القوانين التي سنتها فرنسا لتجنيس الشعب الجزائري؟
- ما هو قانون التجنيد الإجباري؟
- كيف كانت طبيعة هذه القوانين؟
- ماهي مجالات تطبيقها؟
- فيما تجلت أهداف ونتائج تلك القوانين؟
- ما هي الوسائل التي إستعملتها الإدارة الفرنسية لتطبيق هذه التشريعات؟
- ما هي إنعكاسات كل هذه القوانين على الجزائريين؟
- فيما تمثلت ردود أفعال الجزائريين تجاه هذه السياسة ؟

المناهج المعتمدة:

من أجل التحكم المنهجي نسبيا في المادة المعرفية، وإنطلاقا من المادة المصدرية والمرجعية، نعتمد على المنهج التاريخي السردي والتحليلي الذي يفرض نفسه خاصة ونحن في بداية مرحلنا من اجل الخوض في غمار البحوث التاريخية. وذلك لتتبع الحقائق ووصفها وعرضها عرضا كرونولوجيا متصاعدا لمختلف القوانين المسننة من طرف الإدارة الفرنسية وتحليل مضامين مختلف النصوص القانونية التي تم التطرق إليها.

خطة الموضوع:

وللإجابة على التساؤلات والإحاطة بها من مختلف الجوانب، فقد عالجنا هذا الموضوع وفق خطة تتألف من مقدمة وأربعة فصول وخاتمة.

الفصل الأول:

أولا: المكاتب العربية

ثانيا: سياسة الإبادة الجماعية

الفصل الثاني: قانون الأهالي أو الأندجينا 28 جوان 1881

أولا: دراسة قانون الأهالي

ثانيا: أهداف القانون وانعكاساته

ثالثا: ردود الفعل الجزائرية

الفصل الثالث: قانون التجنيد الإجباري

أولا: سوابق مسألة التجنيد الإجباري

ثانيا: دراسة القانون

ثالثا: ردود الفعل الفرنسية والجزائرية

الفصل الرابع: دراسة لوقائع مجازر 8 ماي 1945

أولا: الوضع العام للجزائر عشية الأحداث

ثانيا: أسباب حدوث 8 ماس 1945

ثالثا: وقائع مجازر 8 ماي 1945أهم مصادر ومراجع البحث:

اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع المتنوعة والقيمة ساعدتنا في إتمام بحثنا العلمي، نذكر منها:

- يحي بوعزيز : كتاب سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830م – 1954م وكتاب كفاح الجزائر من خلال الوثائق.
- أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية (1900–1930)م ، ج 2.
- صالح فركوس كتاب تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، وكتاب المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814) ق م .)1962م
- شارل روبير أجيرون كتاب تاريخ الجزائر المعاصر، وكتاب الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871–1919)م.
- عمار بوحوش كتاب التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م.
- صالح عباد الجزائريين فرنسا والمستوطنين (1830–1930م.
- عبد الرحمان ابن إبراهيم بن العقون الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة الفترة الأولى 1920–1936م.
- ناصر بلحاج مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري (1912 1916م.
- عدي الهواري كتاب الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي (1830–1960)م، وكتاب الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830–1873م.
- عدة بن داهة الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي (1830– 1962م). جزء 02.

- محمد الصالح بجاوي متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي (1830-1918)

صعوبة البحث:

عند إنجازنا لهذا البحث واجهتنا بعض الصعوبات نذكر منها:

- صعوبة الإلمام بكل حيثيات صدور التشريعات من ناحية أسبابها ، مضامينها وأهدافها.
- صعوبة الموضوع؛ كونه عميق ويتطلب دراسة مفصلة بالإضافة لأبعاده المختلفة، حيث يجمع الجوانب التاريخية والقانونية والسياسية والاقتصادية.
- صعوبة في إيجاد المادة الخبرية التي تتناول هذه القوانين وخاصة المتعلق منها بالقانون بالتجنيد الإجباري.

الفصل الأول:

أولا: المكاتب العربية

1- نشأة المكاتب العربية

2- مفهوم المكتب العربي

3- أهداف المكاتب العربية ومهامها

4- دور المكاتب العربية وموقف الجزائريين منها

ثانيا: سياسة الإبادة الجماعية

1- مفهوم الإبادة الجماعية

2- إبادة قرى بأكملها

3- الإبادة داخل المغارات

4- الإبادة في الزعاطشة والصحراء

5- الإبادة في منطقة القبائل

أولا: المكاتب العربية.

1- نشأتها

أسندت رئاسة إدارة الشؤون العربية التي أعيد تأسيسها في 15 افريل 1837، للرائد **بيليسي** [1]خلفه النقيب **الونفيل** سنة 1839 بعد احتلال مدينة قسنطينة يوم 13 أكتوبر 1837، لتجد الإدارة الاستعمارية نفسها أمام نفس المشكل الذي واجهته عشية احتلال مدينة الجزائر وهو إدارة الجزائريين[2]، والذي ارتأى للحل هو الجنرال فالي حيث حافظ على شكل الإدارة العثمانية[3] في تسيير البلاد، كما حافظ على بعض الموظفين الإداريين أثناء الحكم العثماني مثل : احمد بن أمين السكة وغيره، إذ قامت الإدارة الاستعمارية بمنحهم أسماء تشريفية مثل : القائد والشيخ والأغا والخليفة وغيرها[4].

صدر بتاريخ 13 جانفي 1841، امرأ أنشئ تحت رقابة المديرية الداخلية في لجنة مكونة من خمسة أعضاء مسلمين يساعدهم مكتب يشمل السكرتير الفرنسي ووكيل المال وشاوش وشخصين عدليين وممثل المديرية الداخلية بمساعدة مجلس الشورى الذي يعمل على توجيه أعضائه والملاحظ أن العنصر الفرنسي أصبح ينمو بسرعة ففي جويلية 1843 ضم السكرتير المترجم ورئيس المكتب وعاملين ، ولتبرير هذه الزيادة أشار مدير الداخلية في جلسة مجلس الإدارة للمستعمرة إلى أن المكتب سيصبح المكتب العربي لمديرية الداخلية بينما العنوان الرسمي له سيبقى مكتب الإحسان" الذي يرتبط باسم "ديلا" "بور" المواطن الحاذق الذي اخذ يوسع في كل مرة خدماته ليحصل على ترقية حتى درجة مدير المكتب العربي لمقاطعة الجزائر، وفيما يتعلق بجاك دينيس ديلا (بورت فإنه ولد بطرابلس الغرب عام 1877 وهو ابن القنصل قديم لفرنسا وقد لعبت هذه العائلة دورا كبيرا في العلاقات بين فرنسا والدول الإسلامية وعين مترجم لرئيس الجيش الأفريقي في سنة 1832 ليصبح سنة 1836 مدير الشؤون العربية، وقد استطاع بفضل خبرته أن يحصل على ترقيات سريعة وقد سمح له ذلك بإنشاء مكتب الإحسان الذي فتح به آفاقا جديدة استطاع بعدها أن يضفر بالبقاء في الجزائر وان يرتمي في المشاكل الإدارية والمدنية للأهلي، وقد أسندت له مديرية المال لتسيير مداخيل الحبوس للمسجد الكبير نتيجة للتطور الذي حدث في مكتب

[1] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص 51.

[2] اجيرون، المرجع السابق، ص 249

[3] صالح فركوس إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844-1871، منشورات جامعة باجي مختار ، الجزائر، 2006، ص 18

[4] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ج1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1992، ص61

الإحسان فصدر أمر 20 اكتوبر 1843 أقر بإعادة تنظيم مديرية المال تحت اسم قطاعات الإحسان والدين الإسلامي".[1]

أضحت المكاتب العربية التي أوجدتها الإدارة الاستعمارية في كل مكان وسيلة لقهر الجزائريين، التي كان على رأس السلم الإداري ضابط " عقيد" ومعه معاونين من المتبرعين والجنود[2]، وبعد مناقشات عديدة حول الإدارة الاستعمارية في الجزائر أنشأت إدارة المكاتب العربية بمقتضى مرسوم وزاري في 1 فيفري1844.[3]

2- تعريف المكتب العربي

تعرف المكاتب العربية بأنها المؤسسة التي يتمثل موضوعها في ضمان تهدئة القبائل بصفة دائمة، وذلك بإرادة عامة ومنتظمة، وكذلك تهيئة السبل بالاستيطان الفرنسي، وذلك عن طريق توفير الأمن العام، وحماية كل المصالح الشرعية وزيادة الرخاء لدى الجزائريين، وهذا التعريف يعود إلى الضابط "دوماس".[4]

كما أن هذه المؤسسة يميلون أكثر للحلول السلمية لكل المشاكل التي كانت تتطلب أحيانا استعمال القوة ضد الجزائريين، كما تعمل المكاتب العربية على التغلب على العراقيل التي تواجههم، مثل اختلاف المجتمع الجزائري عن المجتمع الفرنسي في اللغة والعادات والتقاليد والدين ... كما أن هؤلاء الموظفون يقومون بدراسة البلاد من الاستعداد لمواجهة أي انتفاضة وتحضير قوة عسكرية لهذا الغرض.[5]

وتعرف المكاتب العربية على أنها همزة الوصل بين الجنس الأوروبي والجنس المحلي.[6]

[1] عميراوي أحميدة، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص117،118

[2] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 62.

[3] شارل اندري جوليان إفريقيا الشمالية القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية تر: المنجي سليم الطيب وآخرون، الدار التونسية للطباعة، الجزائر، 1976، ص 41

[4] عبد الحميد زوزو نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص177

[5] فركوس المرجع السابق، ص 20

[6] زوزو المرجع السابق، ص 180

3- أهداف المكاتب العربية ومهامها الإدارية

1. أهداف المكاتب العربية

- التمكين للاستعمار والعمل على إخضاع القبائل للسلطة الاستعمارية.
- مراقبة تحركات القبائل وحراسة المشبوه منهم.
- مراقبة الزوايا والقادة الروحيين.
- مساعدة القادة العسكريين بالبلاد في إدارة الجزائريين وتنفيذ أوامرهم مع توجيه السياسة الاستعمارية.
- التمهيد لطرق الاحتلال والاتصال والتجارة الاستعمارية عن طريق إقرار الأمن والاستقرار.
- استخلاص الضريبة.
- التقليص من نفوذ رؤساء الأسر الكبيرة.
- تولى مهمة القضاء والفصل في خصومات الجزائريين ...

وعلى أي حال، فإن الأهداف التي من أجلها أنشئت المكاتب العربية كثيرة وهي أهداف في صالح الاستعمار قصد ترسيخ فكرة الجزائر فرنسية". وهي في كل الأحوال ليست " إدارة كما يرغب الجزائريون المسلمون، إذ تستجيب لحاجياتهم أو تعمل على ترقيتهم أو تحسين ظروف حياتهم، بل كانت جزء لا يتجزأ من الآلة الاستعمارية التي زرعت الموت والدمار واتت على الأخضر واليابس.[1]

2. مهامها الإدارية

- تحضير وتنظيم المراسلات والإصلاح على احتياجات الجزائريين.
- ضبط الإحصائيات والتعرف على المواد الخاضعة للضريبة.
- مراقبة مصالح القضاء الإسلامي.
- مراقبة التعليم العمومي في القبائل والمدارس العربية والفرنسية.
- مراقبة التجمعات الدينية والزوايا.
- تسجيل سيرة قادة الأهالي " والشخصيات والعائلات ذات النفوذ.
- جمع المعلومات الطبوغرافية والتاريخية ومختلف الوثائق الخاصة بالمقابل.
- مراقبة دور الضيافة وإدارة مصلحة "الصبايحية" و"الخيالة" و"العسكر".

[1] فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر .. ، المرجع السابق، ص 73.

- تأسيس المكتب عند القبائل ومراقبة الأشغال المنجزة وقيادة فرق التربص.
- معاينة الحالة المدنية في القبائل وضبط حسابات الدراهم الإضافية
- التمهيد لطرق الاحتلال والاتصال والتجارة الاستعمارية عن طريق إقرار الأمن والاستقرار.
- التقليص من نفوذ الأسر الكبيرة.[1]

4-دور المكاتب العربية وموقف الجزائريين منها

1. دور المكاتب العربية

قامت المكاتب العربية بدور فعال في إخضاع القبائل الجزائرية لخدمة مصالح الاستعمار الفرنسي، إذ دعمت عمليات الجوسسة، إضافة إلى المساعدات الكبيرة التي قدمتها للقوات الفرنسية للقضاء على المقاومة الشعبية تحت إمرة الأمير عبد القادر، حيث لعب العملاء الذين أوجدتهم هذه المكاتب دورا كبيرا في الكشف عن مصادر تموين قوات الأمير، وهو ما كان له تأثير جد سلبي عليهم، حيث مكنت الجيش الفرنسي من مراقبة تحركاتهم. ومن جهة ثانية كانت مهمتها جمع المعلومات الخاصة بالسكان وتسريبها إلى القوات الفرنسية وهو ما أدى إلى تقوية نفوذها، كما مكن ذلك الضباط الفرنسيون من جمع الضرائب التي كانت أموالها تسيل لعابهم. كما كانت التعليمات الفرنسية تحرص على أن تقوم المكاتب العربية بإقناع الجزائريين بجدوى السياسة الفرنسية لتقوية مصالحهم وتنمية ثرواتهم.[2]

سمحت المكاتب العربية للسلطات الفرنسية بمعرفة تشكيلة المجتمع الجزائري وهو ما مكنها من خلق خلافات قبلية في أوساطه، وإضعاف المقاومة الشعبية الوطنية، وبسط النفوذ الفرنسي في مختلف المناطق، كما أن الوظيفة الأساسية الرؤساء المكاتب العربية ، بصفتهم ينتمون إلى السلطة العسكرية، هي جمع المعلومات التي تخدم الجيش وتساعده على تقوية نفوذه، وإحصاء الأراضي ومعرفة مجاري المياه، والتنظيم الاجتماعي الموجود في أوساط العشائر، وتحديد نوعية المداخيل المالية، حتى يتمكن الضباط من الحصول عليها وذلك عن طريق جمع الضرائب وبهذا يتحقق تفكيك المجتمع الجزائري والقضاء على وحدته، والقضاء على المقاومة التي كان يسعى الأمير عبد القادر إلى تقويتها.

[1] راضية بن جبرو المكاتب العربية ودورها في إنجاح السياسة الفرنسية في الجزائر 1844-1900، مذكرة ماستر تخصص التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة 2012-2013، ص 22

[2] حرشوش كريمة، جرائم الجنرالات الفرنسيين ضد مقاومة الأمير عبد القادر في الجزائر من خلال أدبياتهم 1832-1847 نماذج، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، معهد العلوم والحضارة الإسلامية، جامعة وهران الجزائر، ص 246

يذكر بكيي أن تمسك ضباط المكاتب العربية بمناصبهم الإدارية، زادت من حدة تأثيرها السلبي على المستوطنين، ولذلك فقد تعرضت المكاتب العربية للعديد من الانتقادات والاعتراضات، فقد اعتبرها معظمهم على أنها نظام فاسد لا يسبب إلا الجوع والفقر والاستبداد ، خاصة في المناطق العسكرية عكس المناطق المدنية التي كانت تتمتع بالرفاهية ، وعليه فالمستوطنون الأوروبيون تجدهم ينددون بهذا النظام المجحف في حقهم، ويطالبون بإبعاده عن المجال السياسي، وإحلال محله نظاما مدنيا يمكنهم من فرض هيمنتهم، وادعوا أن مهامه كانت تخدم مصالح المؤسسة العسكرية.

وبعد أن قويت شوكت المستوطنين في البلاد، تم إصدار قرار 24 ديسمبر 1870، الرامي إلى حل المكاتب العربية ، وتحويل المناطق التابعة للمكاتب العربية إلى مناطق تابعة للنظام المدني في المقاطعات الثلاث وهران، قسنطينة، الجزائر، وهو ما يبين بان مصالح الجزائريين مرهونة في أيدي المستوطنين من جهة ومهضومة من طرف الساسة الفرنسيين.[1]

2. موقف الجزائريين من المكاتب العربية

استطاعت الطرق الصوفية في الجزائر أن تحفظ بالإسلام بالجزائر أمام ما تحيكه السياسة الفرنسية من تنصير وتمسيح وطمس للهوية العربية والإسلامية فأعلنوا الجهاد ضد هذا المستدمر وحاربوه بكل ما أوتوا من قوة.

ومثالا على ذلك الأمير عبد القادر الذي ينتمي إلى الطرقة القادرية، الذي الحق بالعدو خسائر لمدة تزيد عن ستة سنوات، مما أدى بالماريشال "بيجو" يطلب منه الهدنة وعقد معاهدة التافنة، لقد حرص الأمير على حث الجزائريين بالجهاد ضد الكفار .

كما شكل الصعود السريع لنظام الطريقة الرحمانية مصدرا حقيقيا لانشغال الإدارة الاستعمارية، وهاجسا لها، ولم تجد جميع الحلول التي وضعت للحد من تطور هذه الحركة ذات الفعالية التي تلت حركة المدنيين والعسكريين ومن بين رجالها الحداد، المقراني .... وعجزت المحتل على صد هذا التيار الذي اتخذ بمرور الأيام أبعادا خطيرة وسبب فشل الإدارة الاستعمارية في القضاء على الطريقة الرحمانية واعتماد شيوخها العمل السري في جهادهم.[2]

[1] حرشوش المرجع السابق، ص 247
[2] مياد المرجع السابق، ص 31

كما وزع مقدمي الطريقة التجانية مناشير على الجزائريين ضد المحتل الفرنسي، ودعوة الناس لمقاطعة الإدارة الفرنسية، وهذا استنادا للتحقيق الذي قام به النقيب "بوتان" مسؤول المكتب العربي، ومن بين هؤلاء المقدمين " سي الطاهري أبو الطيب" مقدم الزاوية التيجانية بتلمسان.

من بين رجال الصوفية الذين واجهوا الاستعمار هو الشريف محمد بن عبد الله بومعزة ينتمي إلى الطريقة الطيبية أو الدرقدية، حمل السلاح ضد العدو الغاصب وامتدت ثورته من 1844 إلى 1847 ، وكان يحث الناس على الجهاد، حاول الضابط الفرنسي بيباتريكس رئيس المكتب العربي اعتراض طريق بومعزة وجنوده فقاموا بقتله وقطع رأسه ويديه وحملوه إلى الجهات الجبلية ليشجعوا الناس على حمل السلاح.[1]

[1] المرجع نفسه، ص 32

ثانيا: سياسة الإبادة الجماعية.

1- مفهوم الإبادة الجماعية

بموجب المادة 02 من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية تعرف الإبادة الجماعية على أنها أي من الأفعال التالية، المرتكبة بقصد تدمير الكلي أو الجزئي الجماعة أو اثنيه أو عنصرية أو دينية، بصفتها هذه:

أ- قتل أعضاء من الجماعة.

- إلحاق أذى بدني أو معنوي جسيم بأعضاء من الجماعة.
- إخضاع الجماعة، عمدا، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كليا أو جزئيا.
- فرض تدابير تهدف إلى الحيلولة دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة.
- نقل أطفال من الجماعة عنوة، إلى جماعة أخرى...

ويرد أيضا تعريف للإبادة الجماعية في ذات العبارات في المادة 06 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي اعتمد في روما في جويلية 1998. ويشمل اختصاص المحكمة الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية. وتعتبر جريمة الإبادة الجماعية مختلفة عن مفاهيم المذابح الجماعية وأعمال الاضطهاد والهجمات المتعمدة ضد المدنيين، التي توصف بأنها جرائم ضد الإنسانية.

وقد واجه تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية عدة مشاكل منها ما يتعلق بتفسير معنى الإبادة الجماعية ومنها ما يختص بضعف الآليات العقابية المنصوص عليها[1].

2- إبادة الاستعمار الفرنسي قرى بأكملها

صرح الجنرال كلوزيل الذي كان موجودا بالبليدة في نوفمبر 1830، بعد أن أعطى أوامره للتقتيل الجماعي بقوله: "إني أمرت جنودي بالتخريب وحرق كل من يعترض طريقهم ، وعن حقيقة الحرب هي ليست من أجل زيادة النوع البشري.

[1] منظمة أطباء بلا حدود القاموس العملي للقانون الإنساني، هيئة منظمة أطباء بلا حدود للنشر والتوزيع باريس، 1971 من الموقع الالكتروني
https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/bd-jm-yw/

دخل كلوزيل إلى البليدة في 18 نوفمبر، فاحتل مسجدها وحوله إلى مستشفى عسكري وطارد سكانها إلى الغابات وانتقم من سكانها الباقين وتسببت المدفعية في استشهاد 800 شهيد في 25 نوفمبر 1830.

كان الدوق دوريفيقو مشبعا بروح الانتقام وحب القتال جاء بـ 16 ألف جندي نوى بها القضاء على حركة المقاومة الشعبية فاستعمل سياسة المكر والمصانعة والعنف والبطش فاحرق ودمر وذبح وسفك أباح هذا الأخير كل الطرق مع الجزائريين من إبادة المدنيين وقتل المبعوثين المفوضين، رغم رخص المرور المعطاة لهم للحماية، وكان هو المسؤول عن إبادة قبيلة العوفية[1]

- **إبادة قبيلة العوفية في 05 أفريل 1832 :**

وهي قبيلة صغيرة تسكن في ضواحي الدار المربعة قرب الحراش، أما سبب الإبادة، فيعود إلى أن شيخ العرب فرحات ابن سعيد – الذي كان العداء بينه وبين احمد باي – قد أرسل وفدا إلى دوروفيغو، لطلب دعم الفرنسيين ضد عدوهم فاستقبلهم استقبالا حارا، وفي 05 أفريل 1832 عادوا منقلبين إلى شيخهم بأنواع الهدايا الثمينة، ولما وصلوا إلى طرف سهل متيجة انقض عليهم جيش من قبائل الجبل فاستقوا ما معهم، وتعرضوا للهجوم والنهب في أراضي قبيلة العوفية. فعاد الوفد إلى الجزائر، واشتكى على ما حصل له، فبعث دوريفيغو[2] " رجاله في الحال، ليبيدوا القبيلة الصغيرة، دون أن يتأكد من صحة تواطؤ سكان المنطقة على السرقة.

وفي ليلة 06 إلى 07 أفريل، خرج ثلاثمائة من قناصة إفريقيا، وثلاثمائة رجل من اللفيف الأجنبي، وأحاطوا بالقبيلة، وكانت الفرقة الأولى تحت قيادة الجنرال فودوس، والثانية بقيادة العقيد شاونبرغ، وقام المفترسون المنفذون لهذه المهمة البربرية، على القبيلة التي كانت نائمة تحت الخيام – بتقتيل الجميع دون التفريق بين السن والجنس، وبين النساء والشيوخ والأطفال. ولقد قدر المؤرخ كاميل روسي عدد القتلى بقوله: بقد قتلوا ستين شخصا من بينهم رحالتين ألمانيتين.

تحدثت عديد المصادر حول هذه المجزرة الرهيبة، فقد ذكر جول روا سمعت احدهم يقول مشيرا إلى العجائز، بان روم أذنيها مقطوع بعدما انتزع الجنود الحلي التي علقتها عليهما. وأضاف هيريسون

[1] شريخي ، عيساوي، المرجع السابق، ص ص 44-45

[2] كان مساعدا للجنرال بارتيزين خلال تحويل مسجد إلى كاتدرائية، اتهمه في النهاية بلعب دور مزدوج وقام بنفيه، واستقر في باريس التي واصل منها القيام بأعماله، للاستزادة ينظر جوليان المرجع السابق، ص 177.

قائلا: .. وبعد نهاية هذه المهمة، عاد الجنود إلى المعسكر ومعهم برميل مملوء بالأذان.. ولقد كانت قيمة الزوج من أذان الجزائريات عشرة فرنكات.

وأذيع بيان في 08 أفريل، أشاد بالارتياح العميق للجنرال أمام شجاعة الجنود أثناء الإبادة، وأرغم سكان المدينة على إنارة المتاجر ، وتركها مفتوحة إلى ساعة متأخرة. كما أرغم البارون بيشون مستشار الدولة والمسؤول المدني على إقامة حفل ساهر في داره، بالرغم من احتجاج الإدارة المدنية عن هذه الإبادة[1].

3- الإبادة داخل المغارات

لم تتوقف عمليات الإبادة التي لحقت بالجزائريين من مذابح جماعية ، وتقتيل، وتنكيل بالجثث، بل لقد لجأ بيجو وضباطه إلى وسائل أخرى لإبادة الجزائريين، والتي تمثلت هذه المرة في محاصرة الجزائريين داخل مغارات تحت الأرض، ومنعهم من الخروج حتى الاختناق.

كان كافيينياك أول من طبق هذه الطريقة، وذكر ذلك المؤرخ كاميل روسي بقوله: خرج كافيناك سنة 1844 في عملية عسكرية على الضفة اليسرى من واد الشلف، متوجها إلى قبائل سبيعة التي اعتصمت داخل المغارات، وبعد رفض أفرادها الاستسلام .... اصدر كافيناك[2] أوامره بمهاجمة إحدى المغارات الأخرى.. وفي اليوم التالي اضطر المحاصرون، الذين مات بعضهم اختناقا على أن يخرجوا.

كما اعترف كافيناك بجريمته في إبادة قبيلة بني صبيح عام 1844، بقوله: لقد تولى الجنود جمع كميات هائلة من أنواع الحطب، ثم كدسوها عند مدخل المغارة التي حملنا قبيلة بني صبيح على اللجوء إليها بكل ما تملك من متاع وحيوانات، وفي المساء أضرمت النيران، وأخذت الاحتياطات حتى يتمكن أيا كان من الخروج حيا. ولم تتوقف الجريمة عند هذا الحد، فبعد حوالي عام قام العقيد كانروبا بجمع الأفراد الناجين، والذين كانوا خارج أراضي القبيلة، وقادهم إلى مغارة ثانية، وأمر ببناء جميع مخارجها، ولقد علق

[1] الشريخي، عيساوي، المرجع السابق، ص 47

[2] كافينياك هو لويس اوجين كافينياك، ولد في 15 اكتوبر 1802 ، بالعاصمة الفرنسية، التحق بالمدرسة المتعددة التقنيات، حصل على رتبة ملازم في سلك الهندسة ، عاش أصداء ثورة باريس 1830، ثم كلف بمهام عسكرية بالجزائر وكلفه كلوزيل شخصيا بالاحتفاظ بتلمسان، وهي وظائف قلدته الكثير من الأوسمة بعدما قاد الحملات واقترف الجرائم في حق الجزائريين.. للاستزادة ينظر الأشرف، المرجع السابق، ص 318

السيد برار على هذه الجريمة، بقوله: (لقد ظلت تلك المقبرة، التي ضمت خمسمائة شخص مغلقة، وبداخلها جثث رجال ونساء وأطفال، وقطعان ، تتأكل أو يأكلها التراب[1].

[1] شريخي، عيساوي، المرجع السابق، ص 47

الفصل الثاني:

قانون الأهالي أو الأندجينا

28 جوان 1881

أولا: دراسة قانون الأهالي

1- مفهوم القانون

2- أنواع أحكام القانون

3- مراسيم القانون

ثانيا: أهداف القانون وانعكاساته

1- أهداف القانون

2- انعكاسات قانون الأهالي

ثالثا: ردود الفعل الجزائرية

1- ردود الفعل السياسية

2- ردود الفعل الشعبية

لا أحد منا ينكر ما قامت به السلطات الإستعمارية الفرنسية في حق الشعب الجزائري بسياسته القهرية إتجاهه وبإبادة ممنهجة ومدروسة إستهلتها بعمليات من القتل والتعذيب بأنواعه والنهب والسلب التمييز العنصري .... فكشفت هذه الممارسات من جديد بشاعة وهمجية الوجه الآخر الذي إدعى أنه جاء لنقل الحضارة، ولقد رافق هدم المقومات الحضارية للشعب الجزائري وتجريده من ممتلكاته مجموعة من القوانين التعسفية قصد إستنفاد الطاقات البشرية والتحكم في الشعب الجزائري ومن بينها قانون الأهالي أو الأندجينا 1881م والذي يعتبر مجموعة من العقوبات والأنظمة الجائرة التي تنص على سجن الجزائريين ونزع أملاكهم دون محاكمة لأدنى عمل يقومون به وفي هذا الفصل سنطرق إلى تعريف هذا القانون ، وأصنافه، ومراسيمه ، وأهدافه، ونتائجه ، وردود الفعل السياسية والشعبية.

أولا: دراسة القانون.

1 – مفهوم القانون

هو ذلك القانون المسمى بقانون "الأهالي أو الأنديجينا le code de l'indigenat" الذي سنه المستعمر الفرنسي في 28 جوان 1881م[1] في عهد الحاكم العام "جول فيري"، بعد ثورة بوعمامة كوسيلة تسلط واستبداد ضد الأهالي الجزائريين والذي تجاوزات كل حدود المنطق والمعقول.

والأنديجينا هو نموذج في العنصرية والتفرقة بين الجزائريين، حيث جعل منهم عبيدا لا يتمتعون من خلاله بأبسط الحقوق المدنية والسياسية[2].

إذ يعتبر مجموعة من النصوص الإستثنائية الغير مألوفة العقوبات الخاصة التي تطبقها السياسة الفرنسية على الجزائريين و يعاقب عليها بالحبس أو الغرامة و هي لا ينص عليها القانون العادي، لا المدني ولا العسكري، ولا يعتبرها مخالفات، وقد حددت بـ إحدى وأربعون (41) مخالفة في 1881م لتخفض إلى إحدى وعشرون (21) مخالفة سنة 1890م[3].

وهذه الإجراءات التعسفية طبقت لعدم خضوع الجزائريين واستسلامهم للقوات الفرنسية وبعبارة أخرى للتحكم في الأهالي وفرض النظام والإنضباط في صفوفهم وإظهار الطاعة العمياء للأوروبيين، لتفادي نشوب المقاومات الشعبية[4].

[1] يحي بوعزيز ، سياسة التسلط الإستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)م، مرجع سابق، ص 38.
[2] عمار عمورة، مرجع سابق، ص 129
[3] شارل روبير أجيرون، مرجع سابق، ص 105
[4] إبراهيم طاليس السياسة الفرنسية في الجزائر وإنعكاساتها على الثورة (1956-1958)م، دار الهدى للنشر والطباعة، 2013م، ص28

بقيت هذه الإجراءات سارية المفعول لحوالي خمسون (50) سنة أو أزيد من ذلك، وقد أشرفت عليها مجموعة من الهيئات المكلفة بتطبيقها تتمثل في مؤسسات قضائية إستثنائية أنشأتها السلطات الإستعمارية في الجزائر منها اللجان الحربية والمجالس البرلمانية ... وغيرها[1]، خصيصا لمحاكمة الأهالي المسلمين حسب القانون الفرنسي الخارج عن المألوف والذي يخدم مصالحهم الإستعمارية وبطبيعة الحال كل العاملين والمسؤولين في هذه المحاكم فرنسيين ولا وجود للمسلمين فيها[2].

2-أنواع أحكام القانون:

تتمثل أحكام قانون الأهالي في أربعة أنواع وهي: سلطة الوالي العام الفرنسي، سلطة المحاكم الابتدائية الزجرية، سلطة المتصرفين العدلية الزجرية والمحاكم الجنايات الخاصة بالمسلمين.

أ- سلطة الوالي العام الفرنسي:

خول للحاكم العام الجزائري سلطة توقيع العقوبات الصارمة على الأهالي دون محاكمة بالنفي الإداري لمدة لا تتجاوز سنتين فرض الغرامات المشتركة على العروش، و حجز أملاكها، بحجة حفظ الأمن[3].

ب- سلطة المحاكم الإبتدائية الزجرية

هيئة يرأسها قاضي فرنسي بعضوية مسلم و أوربي ، تقوم بمصادرة أملاك المسلمين دون حكم قضائي وقد ألغيت بصفة رسمية في شهر جويلية 1931م[4].

[1] الصادق مزهود، تاريخ القضاة في الجزائر من العهد البربري إلى حرب التحرير الوطنية، ط2، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع قسنطينة-الجزائر ، 2012م، ص 279

[2] إبراهيم طاليس، مرجع سابق، ص 28

[3] يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 38

[4] أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، ط 2 ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ، 1984م . ص 325

ت-سلطة المتصرفين العدلية الزجرية

هي ترخيص للمسؤولين الإداريين لتطبيق عقوبة السجن ومصادرة أملاك الأهالي وتغريمهم دون حكم قضائي ولا يحق للمتهم الدفاع عن نفسه أو نقض ما هو صادر في حقه[1].

ث- المحاكم الجنائية الخاصة

تختص في مصادرة الأراضي والسجن و تنفذ الأحكام فيها من طرف المديريات الإقليمية وانتهت بإندلاع ثورة أول نوفمبر 1954م[2].

3-مراسيم القانون:

لقد طبقت سلطات الاحتلال الصلاحيات القهرية التي جاء بها قانون الأهالي في السابق، أي قبل عام 1873م، في ظل ما يسمى بالمجالس العسكرية (النظام العسكري)، وبواسطة هيئات تسمى باللجان التأديبية، والتي سنحاول دراستها باختصار:

المجالس الحريةLes conseils de guerre

صدرت تعليمات تطبيق النظام العسكري وفق بيان 26 سبتمبر 1842م واختصت المجالس الحربية هنا في النظر في مخالفات الأهالي الجزائريين المدنيين دون غيرهم، رغم أنها في باقي المستعمرات هي خاصة بالعسكريين فقط[3].

وتكونت من أربعة مجالس حرب : إثنان في وهران واحدة في الجزائر العاصمة وواحدة في قسنطينة، مهمتها التضييق على المسلمين والفصل في الجنايات والجنح المرتكبة من الأهالي في المناطق العسكرية[1].

[1] مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، دار هومة ، الجزائر، 2010م، ص 16.

[2] صالح فركوس، مرجع سابق، ص 227

[3] مصطفى خياطي، حقوق الإنسان في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي، منشورات APNA، الجزائر، ص 226

وعليه فمختلف المخالفات والجرائم المرتكبة من طرف الجزائريين في المناطق العسكرية تحاكم من طرف المجلس الحربي، ولا يمكن طرح الحكم الصادر للإستئناف أو المعارضة عليه، كما تميزت هذه الأحكام بالتشدد، ووجهت بالدرجة الأولى لقمع الإنتفاضات الشعبية[2].

- **اللجان التأديبية (الزجرية):**

بإتساع دائرة التأديب و بإتساع دائرة الحكم المدني الذي أصبح يشمل معظم مناطق الجزائر، حيث كانت رغبة الكولون هي منح الصلاحيات القهرية للمتصرفين على مستوى البلديات المختلطة، جاء منشور أصدره الوالي العام في 04 جانفي 1868م[3] وهو عبارة عن إجراءات ردعية لا تمثل أي نصوص قانونية تطبق من طرف هيئات تسمى لجان التأديب،[4] وقد عرفها "لاريتشي" بقوله : «هي لجان ليست بمحاكم وفيها رجال جند ليسو بقضاة تصدر على رعاياها أحكاما بالسجن وتغريما يبلغ الألف من الفرنكات[5].

ومن ضمن هذه المخالفات التي يعاقب عليها الأهالي نذكر منها[6]:

- الضرب والجرح الذي يسبب التوقف عن العمل من عشرة أيام.
- الضرب والجرح الخطأ الذي يسبب الموت.
- إتهام الغير بتهم باطلة أو غير مؤسسة.
- محاولة السرقة.

[1] رشيد فارح التنظيم القضائي إبان الاحتلال بين العام وتمييز الأعمال الملتقى الوطني حول القضاة إبان الثورة التحريرية، منشورات المجاهدين الجزائر، 2007م، ص 55

[2] رشيد فارح التنظيم الق ضائي إبان الإحتلال بين العام وتمييز الأعمال، مرجع سابق، ص 56

[3] أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص 280

[4] سعيدي مزيان السياسة الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها (1871-1914)م، ج 1، ط1، دار سنجاق الجزائر، 2010م، ص 280

[5] الصادق مزهود، مرجع سابق، ص 280

[6] نفس المرجع، ص 280

- السرقة البسيطة أو المشاركة فيها مع الغير وبيع الأشياء المسروقة.
- التحايل على الغير بصفة فردية أو جماعية.
- إختلاس الودائع وخيانة الأمانة.
- قتل الحيوانات عمدا أو التمثيل بها أو إرهاقها بالعمل الثقيل.
- قطع أو إتلاف الأشجار والمزروعات وإحراق المزارع أو أكوام الحصاد المجموعة.
- الخصام مع الغير

ومن المؤرخين من أضاف إلى ذلك[1]:

- عصيان رجال الشرطة أو التحايل عليهم أو تهديدهم بأي وسيلة كانت حتى ولو كان
- التهديد لفظي ناجما عن رد فعل مقبول منطقيا.
- الفرار من السجن والمشاركة في القيام بالجنح.
- التشرد بجميع أنواعه.

وتمثلت العقوبات المسلطة على الأهالي لارتكابهم هذه المخالفات في غرامات مالية لا تتجاوز الألف (1000) فرنك بالنسبة للصنف الأول ومائتين (200) فرنك بالنسبة للصنف الثاني للحكم الصادر من لجنة فرعية، والضابط المكلف هو من يقوم بالبحث في المسائل الأهلية، وإذا ما كانت المخالفة بسيطة فيقوم بإرسالها إلى القائد العام ليسلمها بدوره إلى المجلس العسكري للنظر فيها[2].

في هذه الحالات حضور المتهم ضروري ويسمح له بتعيين محاميا يدافع عنه والإدلاء بشهود عيان، ويعتبر حكم اللجان غير نهائي إلا بعد مصادقة الوالي العام عليه، غير أن تنفيذ الحكم بالسجن لا يوقف[3].

[1] رشيد فارح، مرجع سابق، ص 57
[2] رشيد فارح نفس المرجع، ص 57
[3] أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص 33

وقد جاء قانون الأنديجينا ليكمل ما طبقته السلطات الفرنسية من القوانين التعسفية السابقة فضعت هذه الهيئات مجموعة من المخالفات التي يعاقب عليها الأهالي إذا خالفوها أو تهاونوا في تأديتها، ومن بين هذه القوانين نذكر مل يلي:

- الإمتناع عن تقديم وسائل النقل والمؤونة والماء والدليل لأعوان السلطة الإدارية.
- الإمتناع عن تنفيذ الأوامر التي تصدر لتحديد الملكية أو حراستها.
- التهاون في تسجيل المواليد أو الوفيات واللقب العائلي.
- عدم إحترام القرارات الإدارية المتعلقة بتقسيم الأراضي المشاعة.
- التأخر في دفع الضرائب والغرامات وأموال السلطات البلدية.
- التراخي في الإستجابة والإستدعاء المراقب والموزع للضرائب.
- محاولة إخفاء الحيوانات والأشياء تستوجب دفع الضرائب عنها.
- الإحتفاظ بحيوانات تائهة أكثر من 24 ساعة دون إعلام السلطات الفرنسية.
- إيواء أشخاص من غير الدائرة دون رخصة التنقل.

ويضيف كذلك أوليفييه لوكور[1]:

- عدم تسجيل السلاح خلال نصف شهر من إمتلاكه.
- الإنتقال إلى منطقة أخرى دون رخصة.
- عدم تسجيل جواز السفر أو رخصة المرور في المدينة التي يحل بها المعني لأكثر من 24 ساعة.
- أخذ حيوانات إلى السوق دون شهادة من البلدية.

كما يضيف "أبو القاسم سعد الله إلى ما سبق القوانين التالية[2]:

- السكن في مكان معزول دون رخصة من البلدية.

[1] أوليفييه لوكور غرانميزون في نظام الأهالي، تر العربي بوينون 1 ، منشورات الشائحي، الجزائر، 2011م، ص 114

[2] أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 453.

- إهانة مستخدمي السلطة الفرنسية ولو كان خارج وظائفهم.
- الإجتماع لأغراض دينية بدون رخصة مثل الزردة، وزيارة الشيوخ.
- مغادرة الدوار بدون رخصة.
- التسول خارج الدوار بدون رخصة.

ويضيف إليهم ناصر الدين سعيدوني[1]:

- إطلاق عيار ناري في حفلة عرس أو ختان بدون رخصة.
- إقامة حفلة ضريح أحد الأولياء دون رخصة من إدارة الشركة الفرنسية.
- فتح مسجد أو زاوية أو مدرسة دون رخصة.
- الإمتناع عن الذهاب لمقابلة ضابط البوليس العدلي بعد الإتصال بإستدعاء رسمي.
- الإمتناع عن تنفيذ أوامر السلطة الإدارية.
- قطع الأشجار بدون أذن.
- الإمتناع عن تقديم المعلومات لأعوان السلطة الإدارية والقضائية.
- تغيير وتبديل وتخريب العلامات على الطرق.

وكانت هذه الإجراءات أداة إرهابية لقمع الشعب الجزائري، تستند أساسا إلى الإستبداد والظلم والقهر والحرمان على الأهالي المحليين، وبقيت في تعديل دائم حيث أضيف إليها مواد أخرى فيما بين 1877-1881م لتصل إلى 41 مخالفة يعاقب عليها الجزائريون وإنخفضت إلى 21 مخالفة في 25 جوان 1890م، واستكملت شكلها النهائي في 21 ديسمبر 1897م

بـ 27 مخالفة واستمرت الإدارة الفرنسية في تطويرها وتعديلها حسب الظروف إلى أن تم إلغاءها نظريا عام 1930م، ولكن العمل بها إستمر إلى غاية قيام ثورة أول نوفمبر 1954م[1]

[1] ناصر الدين سعيدوني الجزائر منطلقات وآفاق، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، 1999م، ص 30

و بفضل هذه القوانين[2]:

- خول الحاكم العام سلطة توقيع العقوبات الصارمة على الأهالي دون المحاكمة بدعوى حفظ الأمن و ذلك بالسجن و التغريم.
- خولت السلطات الإدارية حق سجن الأشخاص، ومصادرة أملاكهم دون صدور حكم قضائي بذلك.
- تم توسع سلطات قضاة الصلح وخول شيوخ البلديات حق مقاضاة الأهالي في حالة عدم وجود القاضي.
- شرع مبدأ المسؤولية الجماعية عند حصول أي حادث في أي مكان و تطبيق العقوبات الجماعية كذلك.
- شرع منع الأهالي من التنقل بين الأقاليم و المناطق دون رخصة أو إذن من إدارة الشرطة.

[1] أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 454.

[2] يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 38

ثانيا: اهداف القانون وانعكاساته.

1- أهداف القانون

نستخلص من خلال الدراسة لقوانين الأنديجينا وتفحصها بتمعن بأن أهداف الإدارة الفرنسية واضحة من إصدارها لهذه الأنظمة الجائرة في حق الشعب الجزائري، و التي يمكن حصرها فيما يلي:

- كان هدف السلطات الإستعمارية واضحا وهو الحفاظ على النظام في المناطق الجديدة المفصولة عن التراب العسكري بإسناد المهام للمتصرفين الإداريين في البلديات المختلطة من أجل تطبيق القانون وقمع مخالفات الأنديجينا، أما في التراب العسكري فإن الأحكام المتعلقة بقانون الأهالي كانت من اختصاص العسكريين[1].
- كانت فرنسا تهدف من وراء صدور القانون باسم "الأهالي [2]و ليس باسم كلمة جزائري"، القضاء على هذه الكلمة (جزائري)، وطمس الهوية الوطنية الجزائرية وتحطيم الجزائريين تحطيما نفسيا ومعنويا.
- تقييد الشعب الجزائري وتضييق الخناق عليه وإنتزاع حريته و إخماد أنفاسه وإستنفاذ طاقته البشرية وجعله يعيش حالة ضغط وخوف يصعب تصوّرها وتخيلها لتسهيل التحكم فيه وإخماد ثوراته نهائيا[3].
- إرغام المسلمين الجزائريين على الخضوع أو القبول بالجنسية الفرنسية إذا ما أرادوا إجتناب تطبيق تلك الأحكام الجائرة عليهم والهروب من تسليط العقوبات على المخالفات التي قد يرتكبونها[4].

[1] أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص 352

[2] الأهالي، اسم أطلقته الإدارة الاستعمارية على فرد يعيش في الجزائر ولا ينتمي إلى المستوطنين الفرنسيين.

[3] أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص 352

[4] صالح عباد، مرجع سابق، ص 121

- التحكم وتقليل نفوذو صلاحيات القضاء الإسلامي في ميدان المعاملات كالزواج الطلاق، الميراث ... وغيرها من القضايا، حيث إنخفض عدد المحاكم الإسلامية من 184 سنة 1873م إلى 159 سنة، ثم إلى 145 في السنة الموالية، وإلى 88 سنة 1882م)،

ليصل إلى 61 محكمة عام 1890م، والتي أصبحت لا يحق لها الفصل إلا في قضايا الأحوال الشخصية، في الوقت الذي زاد فيه عدد قضاة الصلح الفرنسيين من 25 عام 1873م إلى 30 في سنة 1880م[1] ، كما فرضت قيود شديدة على تدريس الدين الإسلامي وتعليم اللغة العربية، وفتح المدارس القرآنية (الكتاتيب)[2].

بكلمة أدق يمكن القول بأن هذه القوانين هي محاولة من الإدارة الإستعمارية الفرنسية القضاء على مقومات الشعب الجزائري والمتمثلة في الهوية الوطنية الجزائرية، الدين الإسلامي وتشريعه اللغة العربية، لتحل محلها المقومات الفرنسية المتمثلة في التجنس، القضاء الفرنسي واللغة الفرنسية.

2-إنعكاسات قانون الأهالي:

كانت نتيجة قانون الأهالي التعسفي الجائر، والذي شكل إحدى وصمات العار في جبين الإحتلال وأرهب من خلال تطبيقاته الجزائريين ليبقي صوتهم غير مسموع كالتالي:

1. إنعكاسات إقتصادية وتمثلت في:

- **التدهور الاقتصادي للأهالي:**

إن تجريد الأهالي الجزائريين من ممتلكاتهم ومصادرتها، إضافة إلى قوانين الغابات الصارمة التي حرمت السكان من استغلالها وحتى الاقتراب منها، أدى إلى تدهور تربية

[1] صالح عباد ، مرجع سابق، ص 121
[2] جمال قنان، مرجع سابق، ص 173

المواشي وأجبر الفلاح عن التخلي على مهمته ونشاطه الفلاحي الذي يعتبر مصر رزقه ومعيشته[1].

- **إرهاق الجزائريين بالضرائب**

في ظرف أقل من خمسة عشرة سنة تضاعف مجمل الضرائب الذي يجبى من الجزائريين حيث من 14 مليون فرنك برنسي سنة 1870م إلى 19 مليون عام 1890م من مجموع واحد وأربعون "41 مليون فرنك، أي ما يشكل نسبة 46.34% من الضرائب العربية المستخلصة في الوقت الذي لم يبقى من بين يديه سوى نسبة 37% من الثروة العامة في البلاد، وإلى 45 مليون فرنك سنة 1912م.[2]

ومن الجبايات التي فرضت على الجزائريين الضرائب التالية:

ضريبة اللزمة هي ضريبة أبقى عليها الاستعمار الفرنسي من النظام العثماني حتى 1918م في الشمال وإلى غاية 1948م في الجنوب، ومن أهم المناطق التي خضعت لها بلاد القبائل والأوراس . ويعاقب الأشخاص المتهاونون أو المتأخرون على دفعها بمقتضى[3] قانون 28 جوان (1881م

الضريبة العربية: وهي ضريبة الزكاة على المحاصيل الزراعية والمواشي.

الضرائب الفرنسية: وهي نوعان مباشرة وغير مباشرة[4]:

أ- **الضريبة المباشرة** منها ضريبة على العقارات والدخل العام حقوق الجمارك وضرائب البلدية.

[1] محمد بليل تشريعات الإستعمار الفرنسي في الجزائر وإنعكاساتها على الجزائريين (1881-1914)م، دراسة نماذج من التشريعات وتطبيقاتها على الجزائريين للقطاع الوهراني، دار سنجاق الدين للكتاب، الجزائر، دات، ص 126

[2] محمد بليل ، مرجع سابق، ص 142

[3] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1889) م، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006م، ص 257

[4] عبد الحميد زوزو مرجع سابق، ص 233

ب- **الضريبة الغير مباشرة** هي الضرائب المفروضة على التسجيلات والرخص المختلفة حقوق الصيد ... وغيرها .

كل هذه الضرائب أرهقت الجزائريين وأدت بهم إلى بيع ممتلكاتهم من الأراضي والمواشي لتسديدها .

2. إنعكاسات إجتماعية

تأثر المجتمع الجزائري كثيرا بسبب هذه القوانين الإستثنائية التي فرضتها السلطات الإستعمارية ومن بين المآسي التي مر بها نذكر :

- **إنتشار المجاعات والأوبئة:**

إن صرامة تطبيق قانون الأهالي وضخامة حجم الضرائب المفروضة عليهم، إضافة إلى الظروف الطبيعية كالجفاف والجراد، وسوء الرعاية الصحية أدت إلى تدهور الفلاحة وبالتاي باقي الأعمال، فنتج عن ذلك مجموعة من الأمراض المتمثلة في سوء التغذية، التيفوس، التيفوئيد ... وغيرها من الأمراض المختلفة[1].

وهكذا أصبح الجزائريين يعيشون في فقر مدقع وبؤس شديد، حيث أصابت المجاعات حوالي خمس مائة ألف (500.000) شخص[2].

الهجرة: في حال عدم تسديد الضرائب في ظل هذه الإجراءات القانونية والمخالفات يساق الأفراد إلى السجن أو لتأدية أيام من الأعمال الشاقة، مما دفع بالكثير من الذين لم يستطيعوا التعايش مع هذا الوضع إلى الهجرة خارج الوطن تاركين وراءهم أراضيهم وأهليهم وماضيهم مرير[3].

[1] مصطفى خياطي، مرجع سابق، ص 220

[2] يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 52

[3] نادية طرشون الهجرة الجزائري نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر، 2006م 137

إهمال المساجين المعتقلين بمقتضى أحكام قانون الأهالي، كانوا نادرا ما تقوم السلطات الإدارية بإعالتهم، وإنما عائلاتهم هي التي تقوم بذلك. بالرغم مما تتحمله من جهد ومشاقة وما تعترضها من عقبات في سبيل ذلك، إذ كثيرا ما تضطر إلى قطع العشرات الكيلومترات يوميا، أو عدة مرات في الأسبوع سيرا على الأقدام لهذا الغرض[1].

3. إنعكاسات ثقافية:

عملت السلطات الإستعمارية على تجهيل الشعب الجزائري وطمس هوينه بالقضاء على معالم الثقافة ، حيث أدرج المستعمر في قائمة المخالفات الخاصة بقانون الأهالي منع فتحمدارس أو مساجد أو زوايا لتعليم الجزائريين دون رخصة من الإدارة الفرنسية[2]، ومن لم يمتثل لهذه القوانين الخاصة وجب عقابه.

بعد إصدار قانون الأهالي المعدل سنة 1882م قام الفرنسيين في 21 مارس بإلغاء التعليم الابتدائي للجزائريين واستغلوا الأطفال في العمل في مزارعهم، حيث وجدوا فيهم أيادي عاملة رخيصة، وضيقوا الخناق عليهم في هذا المجال، فلم يعد يرتاد المدارس إلا قلة قليلة جدا، حيث لم يتعدى عدد مجموع التلاميذ في جميع الأطوار 3172 تلميذ[3].

4. إنعكاسات سياسية

قانون الأهالي جاء لحرمان الشعب الجزائري من حقوقه السياسية، حيث اعتبره المستعمر الفرنسي كأنه آلة يتحكم و يسيرها كما يشاء، فحاول فصل الجزائري تماما عن المستوطن الأوربي بالجزائر، وحرمه من التمثيل السياسي فلم يكن صوت الجزائريين مسموع وكان حضورهم شكلي ليس إلا، فقانون الأهالي جاء بسلطات جديدة كانت مهمتها فرض

[1] جمال قنان مرجع سابق، ص 128

[2] عبد القادر حلوش سياسة فرنسا في الجزائر، د/ط كار الأمة الجزائر، 2013م، ص 17

[3] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 180

العقوبات والضرائب على الشعب الجزائري والتي كانت تطبق من طرف الفرنسيين المتمثلة في سلطة الحاكم العام المحاكم الزجرية ... وغيرها ، دون وجود ممثلين فيها[1].

[1] عقيلة ضيف الله التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954م - 1962م، ط 1 ، البصائر، دار الهدى الجزائر 2013م، ص43

ثالثا: ردود الفعل الجزائرية

1-ردود الفعل السياسية

غاب النشاط السياسي بمفهومه الحديث في الفترة التي جاءت بها السلطات الإستعمارية بقوانين الأهالي والتي تعتبر أنظمة جائرة في حق الشعب الجزائري، ولكن العمل السياسي ظهر بوضوح مع بداية القرن 20م ، بعد أن كان غائبا، متمثلا في الحركة الوطنية التي دافعت وطالبت بحقوق الشعب الجزائري التي سلبها منه الإستعمار الفرنسي.

وقبل التطرق إلى هذا النشاط السياسي نستعرض ما قاله المؤرخ الفرنسي لوري بوليو" الذي كتب سنة 1882م عدة مرات عن المشكل الجزائري طالب فيها بلادة أن تسلك سياسة ليبرالية في الجزائر يمنح الشبان الجزائريون" حق التمثيل النيابي في المجلس الوطني الفرنسي، كما ناد بإنهاء الإستعمار فيها وإلغاء قانون الأهالي ...[1].

كما ذكرنا بداية القرن 20م ظهرت على الساحة الجزائرية تيارات سياسية تمثلت في:

- **كتلة المحافظون**

لم تكن جامدة ولم تعطي للدين الإسلامي تفسيرا إحترافيا وإنما كان لها موقفا سياسيا في الأوساط الفقيرة المتمركزة في المدن والأرياف الجزائرية، محاولين الظهور كشخصيات هامة تتكون من المثقفين التقليدين أو العلماء، و من المحاربين القدماء، و من زعماء الدين وبعض الإقطاعيين و المرابطين[2] .. . . وكانت هذه الكتلة تحارب الجهل والكسل والخرافات وتلوم فرنسا على تسببها في إنحطاط الأهالي، ومن أهم ما جاء في مطالبها هو إلغاء قانون الأهالي و كل الإجراءات الأخرى التعسفية، وتطورت أفكار المحافظين إلى تنظيم أنفسهم في جمعية أطلقوا عليها إسم جمعية العلماء المسلمين التي كثفت جهدها في العمل على فهم

[1] أبو القاسم سعد الله ، مرجع السابق، ص 97.
[2] أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 145.

الإسلام فهما صحيحا والتمسك بالوطن الجزائري واللغة العربية وتعليمها، ورفض الثقافة الفرنسية والإستعمار بصفة عامة[1].

- **جماعة النخبة:**

هي كتلة منافسة للمحافظين، وقد كان لأعضاء هذه الكتلة برنامجهم ونظرياتهم الخاصة في السياسة الجزائرية ، ظهرت في أواخر القرن 19م، لم يكن برنامجهم متطرفا في النظرة، ولا صعبا في الطبيعة فمن بين مطالبهم الأساسية كذلك إلغاء قانون الأنديجينا، وظهرت من بين صفوف النخبة جماعة كانت أقرب إلى الحزب السياسي هي: الجنة الدفاع عن مصالح المسلمين" سنة 1908م و التي طالبت كذلك بإلغاء هذا القانون[2].

ومن عناصر النخبة التي حاربت هذا القانون نذكر الشريف بن حبليس" الذي قال عن قانون الأهالي في كتابه المعنون الجزائر الفرنسية من منظور أحد الأهالي الصادر سنة 1914م: «يخضع الجزائريون الأهالي فيما يخص قمع الجرائم و الجنح و المخالفات القوانين خاصة بعيدة عن القانون العام بشكل محسوس، إذ ينشأ لهم المسمى أنديجينا مخالفات خاصة يحكم في شأنها أعوان النظام الإداري لا القضاء العادي الشيء الذي شكل انتهاكا لمبدأ الفصل بين السلطات»[3].

- **حركة الأمير خالد**

بدأ "الأمير خالد " حفيد "الأمير عبد القادر "حركته السياسية في أواخر 1919م غداة الحرب العالمية الأولى بعد إنفصاله عن النخبة وأراد طرح القضية الجزائرية أمام عصبة

[1] عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث، ط3، دار الحداثة ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1989م، ص 10
[2] أبو القاسم سعد الله ، مرجع سابق ، ص 159-163
[3] عمار بوحوش مرجع سابق، ص 180

الأمم [1](SD) ، ومما جاء في مطالبه إلغاء القوانين الاستثنائية لقانون الأهالي مطالبا أنصاره المحافظة على أحوال الشخصية الإسلامية.[2]

و قد سار الأمير خالد" في "حزب الإخاء الجزائري" الذي أسسه في جانفي 1922م بدلا من حزب الشبان الجزائري أو ما يسمى "حركة الشبان الجزائريين" أتباع نفس السياسة فكانت مطالبه التي جاء بها على لسان حزبه الجديد هي الإلغاء النهائي لقانون الأنديجينا وكل القوانين الجائرة التي تطبق على الجزائريين دون سواهم من المعمرين الأوروبيين[3].

- **نجم شمال إفريقيا :**

يعتبر أول حركة سياسة جزائرية منظمة تنظيما حزبيا تحت قيادة مصالي الحاج الذي أسس في أوائل سنة 1925م جمعية دينية تحت إسم الأخوة الإسلامية" مع جماعة من الجزائريين و أخذت هذه الجمعية تنشط في باريس كانت بمثابة بذرة لإنشاء حركة سياسية فتأسست حركة نجم شمال إفريقيا"، في 1926م لها لجنة مركزية مؤلفة من 25 عضو تسير الجمعية وتكون مسؤولة أمام المؤتمر السنوي، وقد جاء في مقدّمة مطالبها إلغاء قانون الأهالي مع جميع توابعه والبلديات المختلطة[4].

وقد عقد نجم شمال إفريقيا مؤتمره في 28 ماي 1933م بحضور المنتمين إليه من جزائريين وتونسيين ومغاربة، ودرس الحاضرون الأوضاع السياسية في شمال إفريقيا والعالم، ومن مطالبه الواردة في القسم الأول هو إلغاء قانون الأهالي[5].

[1] صالح عباد، مرجع سابق، ص 123-124

[2] محفوظ قداش جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830م 1954 م تر محمد المعراجي ، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر ، 2008م، ص 293

[3] صالح فركوس مرجع سابق، ص 404،أو ينظر كلود كوليه وهنري روبرت، الحركة الوطنية الجزائرية، تيستيس (1912-1954)، باريس، 1978 ص 31.

[4] إدريس خضير، مرجع سابق، ص 113

[5] نفس المرجع، ص 327

- **حزب الشعب الجزائري**

قام مصالي الحاج" بتأسيس حزب جديد عندما حل نجم شمال أفريقيا أثناء إجتماع عقد في 11 مارس 1937م بباريس أطلق عليه إسم حزب الشعب الجزائري" وبقيت نفس مطالب الحزب من جملتها المطالبة بإسقاط قانون الأهالي، وقانون الغابات، وجميع القوانين الاستثنائية، حيث وضع الحزب شعارا له: "لا" للإندماج، لا للإنفصال، نعم للإستقلال والتحرر"[1].

وهكذا كانت المقاومة السياسية مركزة في مطالبها على إلغاء قانون الأهالي الشنيع والقوانين الإستثنائية الزجرية إلى أن ألغي الحزب سنة 1947م بواسطة تعليمة 06 مارس ، التي أصدرها الجنرال ديغول[2].

2-ردود الفعل الشعبية

على الرغم من كل ما تضمنه قانون الأهالي الأنديجينا من قوانين وأنظمة إستثنائية زجرية مست كل الأملاك العقارية والأحوال الشخصية، وبالرغم من الظروف الصعبة التي كان عليها المجتمع الجزائري خلال هذه الفترة، فإنه لم يستسلم للسلطات الإستعمارية وما زاد هذا إلا من قوته وصلابته وتمسكه بوطنه وهويته، حيث لقي هذا القانون معارضة من الجماهير الجزائرية مستنكرين بذلك كل الممارسات التعسفية في حقهم والمطالبة بإلغائها والدفاع عن مقوماته وشخصيته بكل ما أوتي من قوة وطاقة، وبكل الإمكانيات التي كانت بين يديه.

لقد اتخذ النضال الوطني في هذه الفترة (1919-1971) م عدة أشكال إلى جانب الإنتفاضات الشعبية الكبرى من خلال إنتفاضة 1871م ومرورا بإنتفاضة "واحة العمري" عام

[1] محمد شبوب الجزائر في الحرب العالمية الثانية 1939م - 1945م دراسة سياسة واقتصادية واجتماعية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أحمد بن بلة وهران، 2014م - 2015م، ص 29-30

[2] صالح عباد، مرجع سابق، ص 124

1871م و "الأوراس عام 1879م، و ثورة بوعمامة " عام 1882م، ومقاومة التوسع الفرنسي في الصحراء.

وقد كان الشعب أيضا يعمل على مقاطعة المؤسسات التي تسعى إلى تشويه شخصيته والتصدي لإفشال كل مخططات الإحتلال في هذا المجال بصمت في الخفاء)، وهذا المقاومة الصامتة (الخفية) هي التي أطلقت عليها فرنسا اسم التعصب، كما ناضل أيضا عن طريق الصحافة التي حاول أن يؤسسها ليسمع صوته ، ويذود عن حقوقه في هذا المجال. هذه المقاومات والثورات المستمرة والمتتالية، يستحق أن يطلق عليها بحق وعن جدارة «صفة الملحمة النضالية من أجل حرية التعبير»، كما إتخذ الشعب الجزائري أيضا من معاهدة الإستسلام المبرمة يوم 05 جويلية 1830م الأساس للدفاع عن مقوماته الشخصية ورفع الشكاوي و العرائض والإحتجاجات وأداة للنضال[1].

وحتى على المستوى الفرنسي فقد كان الكثير منهم يقف ضد هذا القانون، فقد طرح النائب "روزيت" مسألة إلغاء قانون الأنديجينا عام 1909م وكانت هذه المسألة موضوع مناقشات هامة في البرلمان خلال سنتي (1913-1914)م[2].

من خلال دراستنا لقانون الأهالي أو الأنديجينا سنة 1881م ومعرفتنا لمختلف مراسيمه وأصنافه وأهدافه نستخلص أن هذه القوانين تحكمت في الشعب الجزائري وانتزعت منه حريته وطمست هويته وعملت على إخماد ثورات الشعب الجزائري نهائيا للسيطرة عليهم فيعتبر بذلك أسوء إجراء إتخذته الإدارة الإستعمارية الفرنسية طيلة 132 سنة من إحتلالها للجزائر، ويظل نموذجا فريدا من إساءة السلطة الفرنسية ، وسوء معاملتها على شعب أغتصبت أرضه مع ذلك عملت على إصدار قانون الحالة المدنية 1882م، والذي يلزم المسلمين الجزائريين على إتخاذ ألقاب أهلية خاصة بهم بهدف التعرف على المتمردين منهم

[1] جمال قنان، مرجع سابق، ص133-134

[2] صالح عباد، مرجع سابق، ص 124

هذا من جهة أما من جهة أخرى فهو يعتبر من الإجراءات المدرجة في إطار تنفيذ سياسة الإدماج. على الرغم من كل ما تضمنه هذا القانون من أنظمة رهيبة وتعسفية لقهر الإنسان الجزائري إلا إنها بالعكس زادت من صلابته وقوته وتمسكه بوطنه ومقوماته.

الفصل الثالث:

قانون التجنيد الإجباري

أولا: سوابق مسألة التجنيد الإجباري

1- دوافع وظروف صدور القانون

2- التناقض نقد الجيش النظام الفرنسي

3- تراجع الانظمام الإداري في الجيش الفرنسي

4- خطر اندلاع الحرب العالمية الأولى

ثانيا: دراسة القانون

1- مفهوم القانون

2- مراسيم القانون

3- مجالات تطبيق القانون

ثالثا: ردود الفعل الفرنسية والجزائرية

1- موقف المستوطنين الفرنسيين من التجنيد الإجباري

لقد كان تجنيد الجزائريين يتم فقط بالتطوع لكن حينما تأزمت الأحوال بين الدول الأوروبية انطلقت تتسابق نحو التسلح وعلى تصاعد مخاوف الحرب بدأت تفرض تدريجيا ضروريات أخرى حيث أخذت في دراسة مشروع إجبارية الخدمة العسكرية منذ 1908م كلفت لجنة لدراسة شكل إمكانيات استثمار أفضل ما يمكن من الطاقات البشرية في شمال عرقيا تعويضا عن انخفاض نسبة المواليد في أوروبا وإضافتها إلى القوى الفرنسية تحت العلم فرنسي بدلا من تركها تعمل ضد وجوده في وطنهم وبدلا من جذب الأهالي إلى التجنيد ن طريق منحهم جملة من الإمتيازات عملت على تنفيذه بفرضه بالقوة حيث أعلنت عنه 03 فيفري من نفس السنة.

أولا: سوابق مسألة التجنيد الإجباري :

لقد كانت سنتي 1907م و 1908م منعرجا في السياسة الفرنسية بالجزائر فالتفكير في إستخدام الأهالي بشكل مكثف في مشروع قديم منذ البدايات الأولى للإحتلال الفرنسي لمدينة الجزائر مند 1845م، حيث كتب الجنرال موليير – Mollière" يقول إن النزعة القتالية طبع متأصل في الشعب الجزائري وبما أنه سيظل على حالة همجية مدة طويلة فإن فرصة التجنيد بين صفوفه لا حدود لها وذلك عند طرح مشروع قابل للتطبيق خلال حرب القرم[1] الفكرة التجنيد الإجباري للأهالي الجزائريين[2].

وفي بداية عهد الإمبراطورية الثانية كان حوالي 7000 مسلم جزائري يخدمون في الجيش الفرنسي حيث شارك القناصة الجزائريين في حرب القرم ومنذ ذلك الحين أخذت السلطات الإستعمارية تفكر في تطبيق قانون التجنيد الإجباري على المسلمين الجزائريين منذ 1832م[3] وفي سنة 1864م بعث الجنرال "مارتيمبري" بتقرير إلى الحكومة الفرنسية جاء فيها أنه يمكن تحديد عدد معين من المجندين وقدره آنذاك بحوالي خمسة ألاف (5000) رجل كل سنة، يترك للجماعات والمقصود هي القبائل والأعراش والعشائر بالتالي تحقيق إجمالي قدره خمس وعشرون ألف (25000)[4] جندي وخلال فترة الجندية يتم إدماجهم مع المجندين الأجانب والفرنسيين وبذلك سوف يعتنقون أفكار ربما يتبنوها ويحملونها معهم إلى بلادهم كفكرة سامية عن فرنسا ويصبحون ناشرين للحضارة الأوروبية، وحسب "مارتيمبري" فإن ذلك يزيد من سلخ فئة من الشباب المسلم عن قومياته الشخصية وأحواله الإسلامية فيعتنقون مبادئ السياسة الإستعمارية الفرنسية أما في سنة (1872–1874) م أي أثناء مناقشات القانون العسكري فقد أقترح البعض تجنيد غير محدود العدد للأهالي غير أن الظرفية السياسية آنذاك لم تكن ملائمة[5].

[1] حرب القرم هي حرب قامت بين الإمبراطورية الروسية والدولة العثمانية في 04 أكتوبر 1853م وانتهت في 30 مارس 1856م وكان سعيها أطماع روسيا الإقليمية على حساب الدولة العثمانية وخاصة شبه جزيرة القرم التي كانت مسرحا للمعارك والمواجهات ينظر، محمد فريد بك، تاريخ الدولة العليا العثمانية، ط1، دار النفائس، بيروت - لبنان 1981م، ص125

[2] شارل روبير أجيرون الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871م - 1919م ، ج 2 ، تر حاج مسعود، دار الرائد للكتاب الجزائر 2007م. ص722

[3] محمد الصالح بجاوي متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي (1830) - 1918)م، ط1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009م، ص 166

[4] ناصر بلحاج ، مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري (1912 1916)م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تخصص التاريخ المعاصر، المدرسة العليا للأساتذة في الأدب والعلوم الإنسانية، بوزيعة - الجزائر، 2005م، ص 12

[5] ناصر بلحاج ، مرجع سابق، ص 13

وفي سنة 1881م قام المقدم "ران" وهو مدير مصلحة الشؤون الأهلية بالجزائر بدراسة شاملة لكل تفاصيل قضية تجنيد الأهالي، فقرر تحفيز الأهالي بإعطائهم بعض الأوليات والإمتيازات لضمان ولائهم وتجنب عصيانهم مثل ما كان في حق الملكية[1]، إلا أن هذا المشروع رفض رغم الموافقة الشخصية للرئيس "البار" قريفي" والجنرال سوسيه"، وبمرور الزمن إزدادت أهمية قضية تجنيد الجزائريين حيث أنه في 15 جوان من سنة 1881م وضع البرلمانيان "قوتييه" و "ميشلان" إقتراحات لغرفة البرلمان لكي يتمتع الأهالي المسلمين بكل حقوق المواطنة الفرنسية حتى يكون تجنيدهم إجباريا مثل الفرنسيين وقد بقيت هذه القضية محل نقاش ولكن المشروع أجهض من قبل قولير – Gaulier و مشلين – Michelin" سنة 1889م.[2]

وقد طرح الجنرال سالانيك" في سنة 1892م مشروعا محتواه أن يتم تشكيل إحتياطي من الجنود الأهالي عن طريق الإحتفاظ بالمسرحين من الرماة في قائمة الإحتياط أي أن يكونوا في الخدمة ومناداتهم عند الحاجة إليهم أو لحل مشكل حاجة الجيش للجند لكن هذا المشروع رفض بسبب السن المتقدمة التي قد يكون فيها المجندون بعد تسريحهم من فرقة الرماة وفي سنة 1900م قدم شوتتب Choutemps المقترحات الأولى بخصوص قانون يهدف إلى إنشاء إحتياطي من القناصة مضيفا أنه يقبل جميع الأهالي القادرين على حمل السلاح وقدم هذا الإقتراح أمام البرلمان للمرة الثانية سنة 1902م موضحا في الوقت الذي ناقش فيه قانون التجنيد لمدة سنتين وما قد يترتب عن ذلك من نفقات فلا مناص من التفكير بصورة جدية في الموضوع لأننا بصدد الحديث عن خزان هائل من المقاتلين البواسل، وكانت النتيجة الوحيدة التي سجلت في إطار هذه المحاولة صدور قانون 07 أفريل 1903م الأمر بإستخدام الجنود الأهالي في مختلف فيالق الجيش وفصائله عكس ما كان يحدث في السابق.

حيث كان التجنيد فقط في فيالق القناصة وفرق الصبايحية[3] والخروج بقانون جديد في 1905م خاص بتقليص الخدمة إلى سنتين عوض ثلاثة سنوات[4].

1- دوافع و ظروف صدور القانون

إثر المناقشات التي إنطلقت في بداية القرن العشرين تبينت أن فكرة إستخدام الأهالي الجزائريين كجنود في صفوف الجيش الإستعماري ليست كفكرة جديدة لتثبتها الإدارة الإستعمارية الفرنسية كقانون إجباري في 03

[1] شارل روبير أجيرون ، مرجع سابق، ص 723
[2] نفس المرجع، ص 726
[3] شارل روبير أجيرون، مرجع سابق، ص 726
[4] عبد العزيز سليمان نوار و عبد المجيد نعنعي ، مرجع سابق، ص 410.

فيفري 1912م يرغم الجزائريين على قبوله وتنفيذه ابتداء من إصداره هذا المرسوم من أجل تعزيز القوة العسكرية الفرنسية وتغطية الحرب المحتملة ضد ألمانية وإتماما لإحتلال المغرب وفيما يلي بيان شامل لهذه الظروف.

2- التناقص نقدا الجيش النظام الفرنسي

ما زاد المشكلة تعقيدا أن الشعب الفرنسي كان لا يزيد إذا ما قورن بنمو الشعب الألماني و ما خفف من حدة هذه المشكلة السكانية أن الجزائر كانت لا لفرنسا عدد لا بأس به من المقاتلين[1] وهو ما حذر منه مسيمي مقرر الميزانية الحربية للسنة الجارية 1908م من أن نسبة الولادات في إنخفاض خطير[2] ويمكن القول بأن هذا النقص والإحصائيات التالية التي أوردها تقرير لجنة العرائض بالبرلمان تؤكد ذلك[3]

السنة	عدد الولادات بفرنسا
1872م	900.000 مولود
1902 م	845.000 مولود
1911 م	742.000 مولود

أكدت هذه الإحصائيات أن عدد الولادات بفرنسا قد عرف إنخفاض كبير وحسب La Revue Indigene تسبب هذا التراجع في عدد الولادات الى إنتشار ثقافة العزوف عن الولادة في هذه المرحلة بسبب الأوضاع الإقتصادية و الضرائب الثقيلة في فرنسا[4].

أما حسب الاقتصادي الفرنسي دوسولييه فيليكسي فقد قام بإجراء مقارنة بين ألمانيا و فرنسا توصل من خلالها أن ألمانيا تفوق فرنسا كثيرا من حيث نسبة الأطفال حينما فرنسا تفوق ألمانيا كثيرا من حيث نسبة الكهول وهو ما أنعكس على مستوى الجيش[5] فأسس في أفريل 1911م بقيادة الجنرال موانية[1] وأنشئت

[1] ناصر بلحاج ، مرجع سابق، ص 14
[2] شارل روبير أجيرون، مرجع سابق، ص 729
[3] ناصر بلحاج ، مرجع سابق ، ص 16.
[4] نفس المرجع، ص 16
[5] نفس المرجع، ص 16

الإقامة الفرنسية في المغرب الأقصى إثر إصدار مرسوم 08 أفريل (1912م[2] وأن خطر إشعال الحرب في أي لحظة فرضا على فرنسا ترك قواتها بأوربا ما جعلها تحتاج الى قوات وبالتالي فقد إضطرت إلى الإعتماد على الفرق العسكرية المكونة من الأهالي الفرنسيين والجزائريين حيث كان وزير الحرب مليران يرى أن تواجد فرنسا في المغرب يحمل مسألة التجنيد الإجباري أمر لا غنى عنه دون الإدلاء به علانا.[3]

3- تراجع الإنضمام الإداري في الجيش الفرنسي

أن من المعلوم أن المنضمين الى الفرق العسكرية الفرنسية في الجزائر كانت بسب تدهور أوضاعهم الإقتصادية و لكن في مطلع القرن العشرين تطور القطاع الإقتصادي في الجزائر حيث تحسنت ظروف العمل و إرتفاع الأجور و توفر فرص العمل في الكثير من الأماكن منها المصانع و المزارع و الأشغال العمومية متوفرة أيضا و بالتالي أصبح من الصعب إقناع الشعب الى الانضمام الى الجيش الفرنسي و ذلك أنهم يتعرضون لخطر الموت في أي لحظة فقامت السلطات الفرنسية بإصدار مراسيم تحفيزية تحفز الشباب الى الإنضمام الى الجيش كتقليصها لمدة الخدمة و لكن في الواقع لم يحدث ذلك و لقد لفت الجنرال فار أنيباه للسلطات الإستعمارية[4] منذ 1882م إلى أن أسباب نفور الأهالي الإدارة من الخدمة العسكرية و هو حالة الإقتصادية والإجتماعية المضطربة التي يعيشها المسرحون من مختلف أنظمة التجنيد عكس ما في فرنسا حيث يشغلون هؤلاء في مختلف القطاعات بمهام حقيقية وهو ما طلب بتطبيقه أيضا في الجزائر لتشجيع الشباب على الانضمام إلا أن هذا الإقتراح لم يلقى تأييد أو إستجابة من طرف السلطات المعنية مما جعل أمر التجنيد الإجباري للأهالي ضروريا و بالقوة[5].

4- خطر إندلاع الحرب العالمية الأولى

لقد تميز صدور مرسوم الخدمة العسكرية الإجباري الأول حيث شهد مطلع القرن 20م تنافس رهيب بين الدول الأوروبية على فرض السيطرة على المنطقة حيث برزت ألمانيا بجيشها القوي و ذلك نتيجة

---

[1] فرانسوا جورج دريفوس وآخرون، موسوعة تاريخ أوروبا من عام 1789م حتى أيامنا، ج 3، ط1 - ترجمة عيسى حيدر، منشورات عويدات بيروت لبنان 1995م، ص 346

[2] جلال يحي ، المغرب الكبير، الفترة المعاصرة وحركات التحرير و الاستقلال، ج 4، دار النهضة العربية، بيروت -لبنان ، 1982م، ص97

[3] مرسوم 03 فيفري المبشر ، العدد 5436 . السبت 02 مارس 1912م ، ص 1

[4] محمد غانوا، المجلة التاريخية ، المركز الوطني للدراسات التاريخية، النصف الأول من 1986م، القبة الجزائر، ص 102

[5] فرانسوا جورج دريفوس و آخرون ، مرجع سابق، ص 49

مضاعفة الألمان للميزانية الحربية حيث تزايدت بين 1896م 1907م بحوالي سبعمائة و أربعين مليون فرنك أي نسبة 8%% بينما تزايدت فرنسا في ميزانيتها الحربية بحوالي المائتين وأثنين و أربعون مليون فرنك بنسبة 2% في المرحلة نفسها[1].

حيث أخذت كل من فرنسا وألمانيا تبحث عن تعزيز تحالفها إعتبارا من 1911م وذلك من خلال تميز الدبلوماسية الألمانية إتجاه فرنسا بالتقلب بين التأزم والانفراج والمعروفة بأزمة أغادير 3 وفي حالة وقوع حرب في القارة كانت باريس تتمنى الحصول على تعهد إنجليزي للوقوف معها، حيث جندت فرنسا من مسلمي الجزائر لمحاربة ألمانية ما يزيد عن الأربعمائة ألف رجل كما جهزت ثمانين ألف من الجزائريين يعملون في المعامل الحربي الفرنسية والمعامل المدنية[2] وبعدها بدأت بوادر الحرب العالمية الأولى فى الأفق ضغط المستوطنين الأوروبيين على فرنسا أن أصدرت قرار فرض التجنيد الإجباري على الأهالي عام 1912م زاعمة أنها تحقق المساواة بينهم و بين الأوروبيين[3] و بالفعل شارك الجزائريون في هذه الحرب وقد نشرت المجلة الفرنسية المحافظة l'afrique francaise عدد الجزائريين المشاركين في الحرب العالمية الثانية الجند 1707000 ، العمال 75000 ، القتلى 7600 الجرحي، 82000 أي أن النتيجة كانت أن " قدمت الحكومة الفرنسية للمدافع الألمانية 173 ألف من الجزائريين منهم 56 ألف قتيلا أي 31% من مجموع الخسائر الفرنسية في حين لم يخسر الفرنسيون في هذه الحرب إلا 32% فقط.

[1] شبوب محمد ، الجزائر في الحرب العالمية الثانية 1939-1945م، دراسة سياسية، إقتصادية واجتماعية أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة احمد بن بلة، وهران ، 2016-2015م، ص 02

[2] نفس المرجع، ص 2-3

[3] عبد الرشيد زروقة، جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1913-1940م، ط1، دار الشهاب بيروت - لبنان، 1999م، ص328

ثانيا: دراسة القانون

1- مفهوم القانون

لقد رافقت هذه المقومات الحضارية للشعب الجزائري و تجريده من ممتلكاته من إستغلال أرضه و إستعمار شعبه و تسخيره لخدمة مصالحه مشروع آخر أتخذه البرلمان الفرنسي في نهاية يوم الثالث من شهر شباط 1912م قرر فيه إجبار الجزائريين على الخدمة العسكرية بصفتهم رعايا فرنسيين[1] إذن فهو قانون سياسي ينص على تجنيد الجزائريين على كل من بلغ سن 18 في الجيش الفرنسي[2] ومنه إلى جبهات القتال بغض النظر عن رفضهم للمشاركة في أمر لا يعنيهم بعد فترة تضاربت فيها مختلف الآراء السياسية والعسكرية من خلال المشاريع الأولى التجنيد الجزائريين وذلك منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى غاية القرن العشرين فقانون 03 فيفري 1912م حسب تقرير وزير الحرب ميلران A.MILERAND" الموجه إلى رئيس الجمهورية ألبار" فلبار A.FALLIERE" جاء نتيجة الحاجة الماسة لمضاعفة عدد المنضمين الأهالي في الجيش الفرنسي[3] جاء فيه أن الجزائر لا تزودنا سوى[4] بنحو 17000 جندي فقط في الوقت الذي بإمكانها تزويدنا بـ 100.000[5] جندي ثم واصل طرحه باقتراح طريقة تمكن فرنسا من الحصول على هذا العدد حيث قال يمكن الحصول على الجند من الأهالي وإقامة نظام على غرار ما هو معمول به في تونس أي تنظيم قوات الإحتياط وعليه أصبح ضروريا تطبيق قانون التجنيد الإجباري[6]

2- مراسيم القانون

جاء قانون 03 فيفري 1912م الذي نشر في جريدة الرسمية المبشر LE MOBEACHA يوم السبت 02 مارس 1912م والذي يحتوي على ثلاثين بندا مقسمة الى أربعة أقسام:

- **القسم الأول:** خاص بأحكام العامة للتجنيد و الذي ينص على تجنيد الأهالي المسلمين بإرادتهم أو إعادة التجنيد.

[1] عبد الرحمان ابن إبراهيم بن العقون الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات المعاصرة الفترة الأولى ، 1920 1936م، ج 1، ط1 المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1984م، ص 33

[2] نفس المرجع، ص 13

[3] عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام ، ج 2، ط8، دار الأمة الجزائر، 2008م ، ص 200

[4] عبد الرحمان ابن إبراهيم بن العقون، مرجع سابق، ص 33

[5] نفس المرجع، ص 13

[6] الجمعي خمري، حركة الشباب الجزائريين 1900م - 1930م، رسالة ماجستير، الجزائر، 1994م، ص 56.

- **القسم الثاني:** فيه التأكيد على الأحكام الواردة في القسم الأول و هذا ما نلمسه و نشمله في القسم الثاني.
- **القسم الثالث:** يحتوي على [8] فصول تضم [23] ثلاثة وعشرون عبارة عن أحكام عامة بداية من أن المرسوم هو تكملة لنقص الانضمام الإداري وأن تعيش العدد الإجمالي من مهام وزير الحرب, بند [8] أما الإحصاء السنوي للشبان البالغين سن الثامنة عشر فيكون حسب البلديات البند [8] و يكون التجنيد لمدة ثلاثة سنوات في حين الإبن (الوحيد) أو حفيد الوحيد المتكفل بوالدته الأرملة أو اليتيم الذي يعمل على إخوته و من البند (15) إلى غاية البند (21) المتعلق بالقرعة و جمع الأشخاص أما البند (123) و (24) خاصان بجمع العسكريين أما البنود (25) إلى (30) فتنص على منح إمتيازات عديدة وحمل المرسوم في الأخير توقيع رئيس الجمهورية p : فاليار وزير الحرب ميران[1].
- **القسم الرابع:** يحتوي على 04 مواد من المادة السابعة والعشرين الى غاية المادة الثلاثين والمتعلقة بتحديد الإمتيازات الخاصة بالعسكريين القدامى تنظم الجنود والمرسوم ساري المفعول في الإقليم المدني فحسب ونضيرها من المناطق العسكرية[2].

3- مجالات تطبيقه

لم تراعي الحكومة الفرنسية رأي الشعب الجزائري حول إصداره لقانون 03 فيفري 1912م لتجنيد الجزائريين من حيث رفضهم له ولا مطالبهم بالمقابل بدأت في عملية الإحصاء ثم القرعة ثم التجنيد تحسبا لأي مشكل كانت الفرق المكلفة بإجراء عملية القرعة مرفقة بقوات عسكرية من الرماة و الصبايحية و كانت في شهر جوان (1912م[3] وقد بدأت مهمتها حيث حددت الولاية العامة ووزارة الحرب وقيادة الجيش بالجزائر 2550 ألفين و خمسمائة وخمسين شابا لتجنيدهم سنة 1912م ولقد واجهت معارضة شديدة من الجزائريين الرافضين لهذه للجان فبعمالة الجزائريين عدد المسجلين على قوائم الإحصاء أي البالغين سن الثامن عشر 8483 ثمانية ألاف وأربعمائة وثلاثة وثمانين ويتم تحديد العدد المطلوب من المجندين 753 سبعمائة وثلاثة وخمسين ومن بين البلديات التي وقفت فيها الإحتجاجات[4] كبيرة معارضة للتجنيد هي

[1] ناصر بلحاج، مرجع سابق، ص 40-41
[2] نفس المرجع، ص 42
[3] نفس المرجع، ص 108
[4] ناصر بلحاج، مرجع سابق، ص 108

بلدية دلس بدائرة تيزي وزو وبلدية البرواقية التابعة لدائرة المدية قد سجل انضمام (77) سبعا وسبعين بالثكنات في الوقت المحدد[1] أما بعمالة وهران كان عدد المسجلين بها [4707] أربعة آلاف وسبعمائة وسبعة والعدد المطلوب من المجندين هو [466] أربعمائة وستة وستين وفي دائرة تلمسان على وجه التحديد عرفت هذه المعاملات بدورها بعض الاضطرابات، وبعمالة قسنطينة كان عدد المسجلين (13532) ثلاثة عشرة ألف وخمسمائة واثنان وثلاثين أما عدد المجندين المطلوب فكان (1331) ألف وثلاثمائة وواحد وثلاثين، وقد وجدت لجان الإحصاء متاعب كبيرة في أداء مهمتها بهذه العمالة فقد أمتنع شباب أم البواقي والقرى المجاورة لها من التقدم أمام اللجنة القرعة وقد حاول بعضهم الهروب من المنطقة[2]، وقد عرفت بلدية صافية بنفس الدائرة إحتجاجات وإضطرابات عنيفة مما أضطر الإدارة الفرنسية إلى إستعمال قوات الجيش لفضها وتفريق المتظاهرين ولم تعرف الأمور تطورات أخرى ولم تسجل غيرها إحتجاجات بالثكنات مماثلة سواء غياب بعض المجندين في بلدية كولو القل) (حاليا) بسكيكدة وثمة عملية التحاق الشباب بالثكنات دون مشاكل بإنضمام 69 تسعة وستين شابا من تلقاء أنفسهم و تجنيد البقية بصيغة التجنيد الإجباري[3].

[1] نفس المرجع، ص 108

[2] نفس المرجع، ص 109

[3] نفس المرجع، ص 109

ثالثا: ردود الفعل الفرنسية والجزائرية.

1- مواقف المستوطنين والفرنسيين من التجنيد الإجباري

إن إنضمام الجزائريين إلى الجيش الفرنسي في مختلف الفرق العسكرية لم يكن يثير أية مشاكل أو ردود فعل، بل بالعكس كان محل إستحسان ورضا من الجميع ذلك أنه لم يمس إلا فئة معينة من الأهالي الجزائريين الذين لم يحصلوا مقابل خدمتهم سوى على مستحقاتهم المالية لكن بمجرد أن برزت فكرة فرض الخدمة العسكرية الإجبارية على الأهالي ظهرت معارضة الشديدة للمستوطنين الأوروبيين الذين شعرو بمحاولة جعل الأهالي متساويين معهم في واجب الدفاع الوطني و بالتالي قد يأتي يوم تمنح فيه حقوق المواطنة الفرنسية لأولئك الذين دافعوا عن العلم الفرنسي، وهذا ما أخاف المستوطنين في الجزائر، ولذلك قدم الجنرال "دولاروك" سنة 1891م دراسة خاصة بالقضية والتي يعتقد فيها بأن التجنيد الإجباري أمرا لابد منه للأهالي الجزائريين وذلك لن يكون سوى نتيجة حتمية للتجنيس، بدأت من حينها محاولات المستوطنين لإجهاض مشروع التجنيد الإجباري للجزائريين وذلك بالضغط عن طرق نوابهم بالبرلمان ووفود المالية على الحكومة الفرنسية و الولاية العامة بالجزائر[1]

ثم عن طريق شن حملة صحفية شرسة أعلنوها ضد المشروع، حيث إنتقدو الحكومة بشدة واحتقروا الأهالي ووصفوهم بصفات دنيئة حيث يقول فرحات عباس في هذا الصدد أن بخصوص التقدير الذي حظيت به تضحيات جنودنا الذين حولتهم مجلة لافريك إلى موضوع للسخرية، فيكفيني أن أسوق جملة من رواية صلبات الحطب" "رولان دور جولاس" لتبدو لنا قيمة ذلك التقدير إذ يتعجب قائلا التيوس يتتابعون ... سوق يحمي الوطء، إن تفكير من هذا النوع غني عن كل تعليق[2].

ويمكن تخليص الحجج التي اعتمدها المستوطنون لتبرير رفضهم الذي تكسيه النزعة العنصرية الممزوجة بالكره الشديد للأهالي الجزائريين، وما أثاره هذه المعارضة من ردود فعل لدى الفرنسيين الإداريين والسياسيين وتتمحور هذه المعارضة في محورين إثنين أولهما التخوف من تجنيد الجزائريين بسبب خطة تسليحهم وتدريبهم العسكري والثاني التخوف من منح أولئك الأهالي الذين يمثلون الأغلبية الساحقة بالجزائر حقوق سياسية مقابل تأدية الخدمة العسكرية الإجبارية وبالتالي مساواتهم بالمستوطنين وكان رأي الأغلبية الساحقة من المستوطنين ترى عدم تجنيد الأهالي وهو القرار الذي تبناه المجلس البلدي بوهران سنة

[1] شارل روبير أجيرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج 2، ص 729

[2] ناصر بلحاج، مرجع سابق ، ص 12

1908م ونقله إلى الحاكم العام بالعاصمة حيث أكد أعضاء المجلس أنهم رافضون للخدمة العسكرية بكل أشكالها وإذا ما طبقت فسيحملون السلاح ضد المستوطنين والفرنسيين وذلك بفضل التدريب الذي منحوهم إياه[1].

وقد قامت جريدة الحق الوهراني (1911–1914م بتشجيع الفتيان الجزائريين بالفرار من الجزائر كي لا يقعوا في شباك التجنيد الفرنسي فاستجاب عدد كبير منهم[2].

حيث قرر الكثير المغادرة إلى دار السلام فظهرت هجرة شبه جماعية من المدن الجزائرية الى المشرق خاصة بلاد الشام وتركيا وكانت تلمسان أكثر المدن التي إشتدت فيها هذه الهجرة حيث تذكر بعض الإحصائيات أن حوالي 800 عائلة غادرت إلى المشرق وتليها معسكر، سيدي بلعباس وسطيف وبرج بوعريريج[3].

[1] شارل روبير أجيرون الجزائريون المسلمون و فرنسا، ج 2، مرجع سابق، ص 129

[2] عبد المالك مرتاض أدب المقاومة الوطنية في الجزائر 1830-1862م، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، دار هومة، الجزائر، ص 70.

[3] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرن التاسع عشر والعشرين، ج 2، ط2، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والتوزيع، الجزائر، 1996م، ص 35-36

الفصل الرابع:

دراسة لوقائع مجازر 8 ماي 1945

أولا: الوضع العام للجزائر عشية الأحداث

1- الأوضاع السياسية

2- الأوضاع الاقتصادية

3- الأوضاع الاجتماعية والثقافية

ثانيا: أسباب حدوث 8 ماس 1945

1- الإقتصادية

2- السياسية

ثالثا: وقائع مجازر 8 ماي 1945

1- سطيف

2- خراطة

3- قالمة

أولا: الوضع العام للجزائر عشية الأحداث :

تعد الحرب العالمية الثانية من أكبر الأحداث التاريخية التي عرفتها البشرية في نهاية النصف الأول من القرن العشرين نظرا لما تخللها من تغييرات جذرية في مواقف الدول الاستعمارية بصفة عامة، والمستعمرات بصفة خاصة، حيث أرغم أبناء الشعوب المستعمرة على أن يكونوا وقودا للحرب العالمية الثانية، ولا شك أن الجزائر كمستعمرة كانت قلب هذه المتغيرات الدولية إلى جانب تأثرها بنظام استعماري رهيب ظل متمسكا بنهجه منذ القرن التاسع عشر في شتى المجالات، حيث عاشت الجزائر أوضاعا متدهورة سواء سياسية أو اقتصادية وحتى اجتماعية وثقافية.

1- الأوضاع السياسية:

مع مطلع سنة 1940 عانت الساحة الجزائرية من فراغ سياسي رهيب، فلم يكن للشعب الجزائري بأي تنظيم سياسي يلتف من حوله للتعبير عن مطالبه وطموحاته، حيث تميزت هذه الفترة بغياب النشاط الحربي العلني للحركات السياسية الجزائرية بسبب القمع المتسلط ضد كل نشاط سياسي وطني[1] ومن جهة أخرى فإن التطورات الحاصلة على الصعيد الدولي كان لها بالغ الأثر في بعث الحماس الشعبي وتعميق الوعي الوطني وتعزيز الأمل في نفوس الجماهير الشعبية وذلك نتيجة للأحداث الكثيفة التي ارتبطت بهذه الفترة (الحرب)، ضف إلى ذلك الآفاق الواسعة التي حملتها والتي كان المد التحرري أحد مظاهرها الكبرى بفعل انكسار القوات الفرنسية أمام الألمان سنة 1940 ، و انتشار دعاية قوات [2]المحور الألمانية – (الإيطالية) المعادية للوجود الفرنسي بشمال إفريقيا[3] وكذلك الإعلان عن الميثاق الأطلسي من طرف كل من الرئيس الأمريكي روزفلت والزعيم الإنجليزي تشرشل سنة 1940م والذي نصت مادته الثالثة على حق تقرير المصير[4].

[1] رخيلة عامر ، 8 ماي 1945 ، المنعطف الحاسم في مسيرة الحركة الوطنية، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، 36

[2] سعيدوني، نصر الدين الجزائر منطلقات وأفاق، ط3، الجزائر ، عالم المعرفة، 2008، ص 132.

[3] سعيدوني، نصر الدين، المرجع السابق، ص 132.

[4] أمقران الحسي، عبد الحفيظ، مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، ط1، الجزائر ، دار الأمة، 1997، ص 20.

وفي اليوم الثامن من شهر نوفمبر 1942م، تردد صوت طلقات المدافع والانفجاريات من الميناء إلى غاية أعالي المدينة معلنا وصول القوات الأمريكية والإنجليزية " الحلفاء" وقيل أن بعض المناضلين الشيوعيين كانوا على علم بتحضيرات وصولهم[1]، فدخلت الجزائر بذلك عهدا جديدا من تطورها السياسي، حيث أطلق سراح الكثير من المناضلين في حزب الشعب الجزائري من السجون والمعتقلات مع فرض الإقامة الجبرية عليهم وتم العفو عن مناضلي الحزب الشيوعي، فعادت بذلك الحياة لبعض الأنفاس وأتيحت الفرصة لتحريك العديد من العناصر السياسية[2]، وعلى رأسهم فرحات عباس والذي قام باتصالات وانتهت بتقديم عريضة باسم المنتخبين إلى ممثلي فرنسا، إنجلترا وأمريكا، ولكن هذه العريضة لم تلق أي رد لا من طرف أمريكا ولا من إنجلترا، وقد تضمنت هذه العريضة إنشاء دستور سياسي واقتصادي واجتماعي جديد للجزائر كشرط للمشاركة في الحرب وكان ذلك في 20 ديسمبر 1942[3].

وفي 22 ديسمبر 1942م، أعاد فرحات عباس صياغة المذكرة وقدمها إلى السلطات الفرنسية في الجزائر، وقد تضمنت ما يلي:

- عقد مؤتمر يضم جميع الممثلين المسلمين
- المشاركة في تحرير فرنسا بشرط أن تعد هذه الإصلاحات .
- إعداد دستور جزائري سياسي واقتصادي واجتماعي.[4]

وقد وقع على هذه المذكرة معظم النواب الجزائريين، كما رفض الجنرال "جيرو" وهو مسؤول أعلى لدى الحلفاء مقترحات الوفد الجزائري وأجاب أنه يحارب ولا يشتغل بالسياسة وأنه يهتم بالتجنيد لا بالإصلاحات[5].

[1] ق، هنري، مذكرات جزائرية تر: جناح مسعود عزيزي عبد السلام، الجزائر، دار اليقظة للنشر، 2007، ص 89.

[2] العلوي محمد الطيب، مظاهر المقاومة الجزائرية من 1830-1954 ، ط1، قسنطينة، دار الشعب، 1985، ص 204.

[3] فرحات عباس ليل الاستعمار، تر: أبو بكر الجزائر : المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2006، ص 167

[4] الدرعي محمد، التطورات السياسية في الوطن العربي، ج 2، ط2، البليدة دار المدني، 1995، ص 165.

[5] بن إبراهيم بن العقون عبد الرحمان، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1936-1945، ج 2، ط2، الجزائر، منشورات السائحي، 2008، ص 288

وكرد فعل على ما عرفته تلك الرسالة من تجاهل وعدم اعتبار فقد عمدت بعض الوجوه من الحركات السياسية الجزائرية إلى الاجتماع في مكتب الأستاذ "بومنجل في الجزائر العاصمة وكلف فرحات عباس بتحرير بيان فيفري 1943م[1]، والذي وقعه 56 من الأعيان والمنتخبين المسلمين، وأهم ما جاء في هذا البيان

- إدانة الاستعمار والقضاء عليه .
- تطبيق حق تقرير المصير لجميع الشعوب الصغيرة والكبيرة
- منح الجزائر دستورا خاصا لها يضمن لها حرية جميع السكان والمساواة بينهم والاعتراف

باللغة العربية كلغة رسمية إلى جانب الفرنسية، حرية الصحافة، حرية الدين ... إلخ[2]

وفي 31 مارس 1943 تم تسليم نص البيان إلى الوالي العام مارسيل بريتون، وفي اليوم الموالي قام الوفد بتبليغ نص البيان إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وروسيا، وبعث نسخ منه إلى لندن وإلى الجنرال ديغول وإلى الحكومة المصرية بالقاهرة، فقد تظاهرت السلطات الفرنسية في بادئ الأمر بقبول البيان من حيث المبدأ وشكلت لجنة لدراسة ذلك، غير أنها سرعان ما أظهرت موقفها الحقيقي القائم على رفض المطالب التي تضمنها البيان[3].

وعندما تم إطلاق سراح مصالي الحاج سنة 1943م، غادر لامبيز وأجبر على الإقامة في قصر البخاري[4]، وخلال نقله توقف في سطيف والتقى بفرحات عباس واقترح عليه إضافة ملحق البيان ليضمن

[1] عباس فرحات، المصدر السابق، ص 170.

[2] سعد الله، أبو القاسم الحركة الوطنية 1930-1945 ، ج 3 ، ط3، الجزائر : المؤسسة للكتاب، 1986، ص 206.

[3] رخيلة عامر، المرجع السابق، ص 170

ولد في 1898 بتلمسان، جند في الجيش الفرنسي خلال الحرب العالمية الثانية، استقر في فرنسا كعامل مغترب، شارك في تأسيس نجم شمال افريقيا، قام مصالي الحاج بتأسيس حزب الشعب الجزائري في مارس 1937، توفي في جوان 1947، نقلا عن حربي محمد سنوات المخاض، تر عباد نجيب الجزائر، موفد للنشر، 2006 ، ص 72.

[4] قنانش محمد، المسيرة الوطنية وأحداث 8 ماي 1945، الجزائر : مطبعة حلب 1990 ، ص 72.

له الاستقلالية، المحرر في 26 ماي 1943 م، هذا الملحق الذي هو عبارة عن مشروع للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالمسلمين[1]، وقد تضمن هذا الملحق المطالب التالية:

- الاشتراك الفعلي للمسلمين الجزائريين في الحكم وفي إدارة الجزائر
- إقامة دولة جزائرية مدعمة بدستور خاص.

ثم وجه هذا الملحق مرة أخرى إلى ديغول، وحاول هذا الأخير إقامة إجابة على البيان وملحقه فجاءت هذا المشروع الذي هو عبارة عن ملخص لمشروع فيوليت الإجابة في مشروع 07 مارس 1944[2] الإدماجي، والذي قد تكرم به ديغول على حوالي 50 إلى 40 ألف من المسلمين الجزائريين بإخراجهم من الجنسية الجزائرية الإسلامية وإدماجهم في الجنسية الفرنسية مع إعطائهم حقوق التمتع بحقوق المواطن الفرنسي.

وفي اليوم 07 مارس 1944م برز في الجريدة الفرنسية الرسمية القانون المعروف مرسوم " 07 مارس 1944م" و جاء فيه ما يلي:

- يتمتع فرنسيو الجزائر المسلمون بجميع الحقوق والواجبات .
- يطبق القانون الفرنسي على جميع الفرنسيين المسلمين والغير مسلمين بدون استثناء.
- توسيع الدائرة الانتخابية للجزائريين .[3]

وقد جسد الجزائريون رفضهم لتلك الإصلاحات بإنشاء منظمة وطنية أطلقوا عليها اسم "حركة أحباب "البيان" سطيف، وكان صاحب هذه المبادرة هو فرحات عباس[4] الذي برز على الساحة السياسية في هذه الفترة ليملأ الفراغ الذي تركه مصالي الحاج والإبراهيمي، مع العلم أن الاسم الأول كان أحباب البيان

[1] سطورا، بنيامين، مصالي الحاج 1898-1947 ، تر: عامر صادق ماضي مصطفى الجزائر، دار الكتاب الحديث، 2008 ص94

[2] العلوي، محمد الطيب، المرجع السابق، ص 209

ولد شارل ديغول في مدينة ليل lille شمال فرنسا في 1870 وتوفي 1970، في عام 1945 عين رئيسا للحكومة المؤقتة وفي عام 1946 انتخب رئيسا للجمهورية الخامسة، نقلا عن بلحاج صالح، تاريخ الثورة الجزائرية، الجزائر : دار الكتاب الحديث، 2008، ص94

[3] بلعباس محمد الوجيز في تاريخ الجزائر، الجزائر : دار المعاصرة، 2009، ص 8.

[4] خير الدين محمد مذكرات الشيخ محمد خير الدين، ج1، الجزائر ، مطبعة دحلب، 1985، ص 46.

الجزائري"، إلا أن حزب الشعب اشترط المشاركة في التجمع أو المنظمة إضافة " كلمة الحرية " وقد قبل الاقتراح وصارت تدعى أحباب البيان والحرية[1].

فقد قال فرحات عباس عندما زار مصالي الحاج في مكان إعتقاله بالجنوب الجزائري القد زرته وكان موافقا على عملي مع بعض التحفظات، لقد وضع ثقته دون أن يقحم مسؤوليته في الأمر"، فقال له مصالي الحاج إذا كنت أثق فيك في تحقيق الجمهورية جزائرية متحدة مع فرنسا فإني لا أثق في فرنسا إطلاقا لأن فرنسا لن تعطيك شيئا ولن تتنازل إلا بالقوة[2]، ومن هنا يتضح أن مصالي الحاج قد وافق على إنشاء جمهورية جزائرية.

وكانت أهداف حركة البيان والحرية هي:

- الدفاع عن البيان الجزائري وهي المهمة العاجلة والأكيدة لهذه الحركة.
- نشر الأفكار الجديدة التي هي روح الحركة
- الاستنكار والاستبداد والتنديد بالعنصرية وجبروتها.

وحددوا وسائل نشاط هذه الحركة كما يلي:

1. إقناع الجماهير بمشروعية هذه الحركة، وخلق تيار مؤازر للبيان.
2. ترويج فكرة إنشاء دولة جزائرية، وتأسيس جمهورية مستقلة[3] أو مما ساعد حركة أحباب البيان والحرية في ازدياد شعبيتهم هو اتساع رقعة توزيع جريدتهم المساواة، وتبنيها مهمة إقناع الأوروبيين بقضية الجزائر، الذين اعتبروا أن القضية الجزائرية هي قضيتهم، إن مصالح الجزائريين هي مصالحهم، ولكن رغم ذلك لم يستجب لهم سوى القليل، فبعث حركة أحباب البيان والحرية الأمل من جديد في قلوب الجزائريين عن طريق توحيد كل التيارات والأحزاب السياسية

[1] بو صفصاف عبد الكريم، جمعية العلماء الجزائريين المسلمين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى 1931-1945 الجزائر: منشورات المتحف الوطني، 1996 ، ص 360

[2] عباس فرحات المصدر السابق، ص 181.

[3] عباس فرحات، المصدر السابق، ص 182.

الجزائرية، وجمع كلمتهم لأول مرة في تاريخ الحركة الوطنية منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية،[1] ومما تجدر الإشارة إليه هو أن فترة 1940-1942 سنة كانت حافلة بالنشاط السياسي، وبانتهاء سنة 1944 باتت الحركة الوطنية أكثر وعيا وصلابة، ومن ثمة دخلت عهدا جديدا من التحدي والمواجهة لم تعرفه من قبل وهو العهد الذي انتهى بمأساة 08 ماي1945.[2]

2- الأوضاع الاقتصادية:

لقد عاشت الجزائر خلال فترة الحرب العالمية الثانية ظروف اقتصادية صعبة، غير أن هذه الوضعية المتدهورة في حقيقة الأمر تعود جذورها إلى تاريخ الاستعمار الفرنسي في الجزائر منذ 1930م ثم تبلورت أكثر في فترة الثلاثين من القرن العشرين، حيث أحكمت السيطرة الاستعمارية على كافة دواليب الاقتصاد الجزائري[3].

وقد تحدث بعض الكتاب عن شبح المجاعة الذي أصبح يهدد السكان، حيث أشاروا إلى الانخفاض الحاد في أسعار المواد الفلاحية، وانهيار سوق الحبوب و سقوط قيمة الأجور، و تعطل المشاريع العامة بالإضافة إلى الزيادة الكبيرة في نسبة البطالة، حيث كان معظم الجزائريين يعيشون على الفلاحة سواء كانوا ملاك صغار أو عمال فلاحين لدى المعمرين الفرنسيين و الأجانب،[4] فهذه الحالة المزرية التي كان يعيشها الجزائريون زادت من انشقاق الجزائريين ودفعت بغالبيتهم إلى حافة المجاعة، فبعد أن استمرت حالة الجفاف سنتين متتاليتين و تناقص إنتاج الحبوب فانخفضت بالنسبة للمسلمين من 17 مليون قنطار، وهي الكمية الاعتيادية إلى 3 ملايين قنطار سنة 1945م، و في الوقت الذي سجلت مزارع الفرنسيين والشركات الأوروبية المستثمرة في الجزائر ارتفاعا، مثل الشركة الجنيفية التي كانت تمتلك بمنطقة سطيف وحدها ما لا يقل عن 1500 هكتار[5] و كذلك في الميدان الزراعي، مثلا كان 52 ألف فلاح أوروبي يملكون 2703000 مليون هكتار أي معدل 108 هكتار لكل مزارع جزائري يملكون 7.672000 مليون

[1] قدادرة شايب غزواني الحركة الوطنية الجزائرية أثناء الحرب العالمية الثانية، مذكرة ماجستير ، قسم التاريخ والآثار المصرية جامعة الإسكندرية، 1991، ص 165.

[2] الدرعي، محمد، المرجع السابق، ص 174.

[3] اسامعي إسماعيل، انتفاضة 8 ماي بقالمة ومناطقها، قالمة: دار الهدى، 2004، ص 9.

[4] سعد الله أبو القاسم، المصدر السابق، ص 40.

[5] سعيدوني نصر الدين، ذكرى وتضحيات جسيمة وعبرة كفاح مير، مجلة الذاكرة، العدد الثاني، الجزائر، 1995، ص 13.

هكتار، و معظمها أراضي زراعية قاحلة في الجبال والهضاب و الصحراء غير صالحة للزراعة أصلا، و في سنة 1940 ارتفع متوسط ما يملكه الأوروبي من 108 هكتار إلى 120 هكتار و هذا يعني أن ملكية الأوروبيين ازدادت على حساب ملكية الجزائريين الذين يعيشون ظروفا صعبة، فاضطروا إلى التخلي عن أراضيهم أو بيعها وعليه فإن هذه الأراضي الصالحة للزراعة و التي استولى عليها المستعمر كان إنتاجها يوجه لخدمة الاستعمار و مصالحه كزراعة الكروم على سبيل المثال.[1]

ومما زاد الحالة والوضع تدهورا هو انقطاع التموين لظروف الحرب بعد أن فقدت احتياطات السنوات السابقة من الحبوب، وذلك بعد أن توجه ما كان متوفرا منها في المخازن إلى السوق الأوروبية، كل هذا ساعد على استفحال السوق السوداء [2].

أما بالنسبة للصناعة فتعتبر من بين أكثر الميادين الاقتصادية تدهورا حيث كانت سياسة فرنسا منذ الاحتلال تقوم على أساس عدم تصنيع الجزائر حتى تبقى سوقا مفتوحة في وجه الصناعة الفرنسية، وهو ما عبر عنه مدير الشؤون الاقتصادية في إدارة الاحتلال بالجزائر سنة 1944 فقال ليس علينا الشروع في تصنيع الجزائر فإن ذلك من شأنه أن يضعنا بصفتنا مستعمرة في موقف عدائي مع فرنسا بالنسبة للصناعة الفرنسية.[3]

ومن جهة أخرى ظل المعمرون وهم المالكون الحقيقيون لشتى النشاطات الاقتصادية والإدارية والتجارية، بحيث مثلت الإطارات السامية التي كانت تشكل الإدارة من المعمرين بنسبة 92% من الاستثمارات الخاصة، أما نصيب الجزائريين من هذا كله فلم يتعدى 2% وهي حالة معبرة عن حالة البؤس والشقاء التي كان يعيشها الجزائريون.[4]

3- الأوضاع الاجتماعية والثقافية :

عاش المجتمع الجزائري أوضاعا اجتماعية مزرية، وهذا بسبب تدني المستوى المعيشي للغالبية الساحقة من الجزائريين، فالفقر كان باديا على حياتهم طوال الوقت وأضحى همهم الوحيد هو توفير القوت اليومي

[1] سامعي إسماعيل، المرجع السابق، ص 9.

[2] سعيدوني نصر الدين الجزائر منطلقات وافاق، المرجع السابق، ص 10.

[3] يعيش محمد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائر قبل مجازر 8 ماي 1945، منظمة المجاهدين ماي، 2009، ص34

[4] عيناد ثابت رضوان، 8 أبار 1945 الإبادة الجماعية، تر: الهام سعيد محمد ط1، بيروت، دار العرابي، 2005، ص 45.

لعائلاتهم، وبدى المستوطن الأوروبي في نظر الجزائريين هو سبب تعاسته وشقائه، ففي مقابل حياة الترف التي كانت تعيشها الأقلية الأوروبية، كانت حياة الحرمان هي السمة الغالبة على حياة الجزائريين الذين كانوا يكتفون بالخبز والشعير والماء، الأمر الذي أثر على طبيعتهم الفيزيولوجية[1].

ومن مظاهر تدني الأوضاع الاجتماعية لدى الجزائريين ظاهرة البطالة التي عانوا منها كثيرا والتي كانت تتميز بالتوزيع الغير العادل حيث كانت تطرح بحدة في الوسط الريفي عكس المدن، ومرد ذلك إلى السياسة الاستعمارية الفرنسية التي جردت الجزائريين الأراضي الخصبة وملكتها للمهاجرين الأوروبيين[2].

أما عن الأوضاع الثقافية فلقد كانت شبيهة بالأوضاع الاجتماعية السالفة الذكر، فقد صودرت الحريات وأوقفت النشاطات الثقافية، ولم يقتصر هذا على الجانب الإبداعي فحسب، بل شلت حتى وسائل التبليغ والاتصال ولاسيما وسيلة التعليم.[3]

حيث أنه وبالنظر إلى الدور الذي تلعبه المدرسة في توجيه المجتمعات أخلاقيا وتربويا و ثقافيا، فمنذ احتلال الجزائر أكد العسكريون الفرنسيون على اتخاذ المدرسة كوسيلة للمد الاستعماري في الجزائر ، فالمعلم الفرنسي ليس معلما عاديا بل يكون فاتحا من نوع خاص، لأن الفتح الذي تم بالسلاح لا يستكمل إلا بفتح آخر ثقافيا .[4]

فقد عمل الاستعمار الفرنسي جاهدا على تحطيم المدارس العربية التقليدية وملحقاتها وتذهب بعض التقارير الفرنسية على أن التعلم العربي في الجزائر كان على أحسن حال ومنتشر في المدن والقرى والأرياف، مما جعل معظمهم يعتقد أنه يتوازى والتعليم الفرنسي[5] فلقد كان هدف التعليم الفرنسي الموجه للجزائريين القضاء على الهوية العربية والشخصية الجزائرية، وتماشيا مع هذه السياسة قاموا بمطاردة اللغة العربية في كل مجالات الحياة، فأبعدوها أولا عن الإدارة حيث أصبحت اللغة الفرنسية وحدها لغة العمل

[1] ازوزو عبد الحميد، محطات في تاريخ الجزائر ، الجزائر : دار هومة، 2004، ص 318.

[2] يعيش محمد، المرجع السابق، ص 73.

[3] سامعي إسماعيل، المرجع السابق، ص 37.

[4] اهلال عمار، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر، 1830-1962، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص135

[5] المرجع نفسه، ص 136.

الرسمي، حتى أن بعض الجزائريين أصبحوا يخشون على لهجة الحديث بالعامية أن تندثر في البلاد لكثرة ما شابهها من كلمات فرنسية دخيلة.[1]

والتقرير الذي قدمته أكاديمية الجزائر في 1944م إلى لجنة الإصلاحات الإسلامية عكس الوضع الحقيقي للتعليم خلال فترة الحرب الثانية في الجزائر، وما جاء فيه: "إن عدد الأطفال المتمدرسين بلغ مائة طفل يتلقون تعليمهم في 1400 مدرسة تشمل 4200 فصلا دراسي"، فهذا التقرير يبين سيطرة التلاميذ الفرنسيين في المدارس على حساب الجزائريين.[2]

[3]ولذلك كان الجزائريون يعلمون أبناءهم في الكتاتيب والمساجد والزوايا الغير حكومية، وهذا بفضل الجهود التي قامت بها جمعية العلماء المسلمين، فلقد ساهمت هذه الجمعية مساهمة فعالة في بعث النهضة التعلمية العربية ومحاولة إحياء الثقافة العربية الإسلامية التي دأب الاحتلال على محاولة محوها.[4]

كما أسست الجمعية في عام 1944م حوالي 39 مدرسة، كما سجلت الأمية ارتفاعا كثيرا، حيث وصلت نسبة الذكور إلى 94.9% وهذه النسب تدل على الجهود التي بذلها الاستعمار الفرنسي من أجل تجهيل الشعب الجزائري [5].

ولهذا كان غرض ديغول من قرار 07 مارس 1944 الذي نص على أن جميع الأطفال الجزائريين الحق في التعليم ظاهريا من أجل إيجاد نوع من التوازن تعليمي المجموعتين وهذا حسب ما أكدت عليه تطورات الحرب العالمية الثانية وفي الوقت الذي أمضى ديغول على هذا القرار بلغت نسبة الأوروبيين في الجزائر الملتحقين بالمدارس الفرنسية نسبة 90 % و في المقابل بلغت نسبة الجزائريين 88 و حسب البعض هذا يهدف إلى فتح أبواب المدرسة الفرنسية أمام الأهالي الجزائريين غير أنه لم يطبق[6].

أما بالنسبة للصحافة التي كانت من أبرز الوسائل الهامة التي تقوم بدور التوعية والتثقيف و الاتصال فقد تدهورت هي الأخرى أوضاعها خلال الحرب العالمية الثانية، حيث منعت الصحف الوطنية من الصدور

[1] المرجع نفسه، ص 137.

[2] سامعي إسماعيل، المرجع السابق، ص 41.

[3] أبو صفصاف عبد الكريم، المرجع السابق، ص 313.

[4] اهلال عمار، المرجع السابق، ص 137.

[5] سامعي إسماعيل، المرجع السابق، ص 14.

[6] بوحرش عمار العمال الجزائريون في فرنسا، الجزائر : الشركة الوطنية للنشر، (د س)، ص 90.

مثل البرلمان الجزائري، والأمة التابعتين لحزب الشعب الجزائري، و إيقاف جمعية العلماء لصحفها مثل: البصائر و الشهاب، و لم يبق إلا صحف الاستعمار و الصحف المساندة له، و التي تخدم أغراض فرنسا، و لكن رغم ذلك فإن الوطنيين عملوا على إصدار صحف سرية مثل: حزب الشعب الجزائري الذي أصدر صحيفتين، الأولى الناطقة بالفرنسية باسم صوت الأحرار والثانية باللغة العربية باسم العمل الجزائري.[1]

أما عن المسرح فلقد عاد إلى الظهور بنهاية الحرب العالمية الثانية بروح عميقة، فلقد شهدت 1944 تكوين فرقة مسرحية من الشباب كانت تقدم مسرحيات وطنية تتعرض إلى التاريخ الوطني القديم أو المواضيع تنتقد فيها الأوضاع القائمة كالجهل وأعمال السلطات الفرنسية التعسفية.[2]

وخلاصة القول أن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى الثقافية عشية الثامن ماي 1945، كانت متدهورة تنذر بانفجار شعبي و هذا ما شحن الجماهير الجزائرية بشحنة الثورة والانتفاضة و سهلت من مؤامرة العدو و دعايته و هو ما حدث بالفعل 1945 في 08 ماي

[1] سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954 ج 1 ، ط3، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1998، ص 161

[2] سامعي إسماعيل، المرجع السابق، ص 41

ثانيا: أسباب حوادث 8 ماي 1945

ليس هناك إجماع بين المؤرخين حول الأسباب الحقيقية لأحداث 08 ماي 1945، فقد اختلف الباحثون في تحديد أسبابها وحاول كل واحد منهم إبراز بعض الأسباب دون الأخرى تبعا المصادرة أو لإيديولوجيته ومذهبه، ومن هذه الأسباب ما يلي:

1- الاقتصادية :

يرى البعض أن العامل الاقتصادي من بين الأسباب الرئيسية لهذه الحوادث، والدليل على ذلك أن الجزائر خلال فترة الحرب العالمية الثانية شهدت عملية تجريد الخيراتها الاقتصادية من أجل إطعام أوروبا، والذي نجم عنه معاناة الشعب الجزائري من مجاعة كبيرة وأمراض قاتلة[1]، ضف إلى ذلك أن العديد من التقارير أرجعت الحادثة إلى أسباب اقتصادية مثل مجلة الجيش الأمريكي التي وصفت الثامن ماي 1945 بثورة طعام، ونفس الوصف نجده لدى الحكومة الفرنسية التي قالت بأن السبب يعود إلى نقص في وسائل التغذية، وأن الحكومة الفرنسية عازمة على إرسال الغذاء إلى الجزائر[2].

لكن ما تجدر الإشارة إليه أن المناطق التي انطلقت منها هذه الحوادث كانت من أغنى المناطق، والدليل على ذلك أن الناحية الجنوبية لمدينة سطيف الأكثر جفافا والأقل ازدهارا بقيت هادئة تقريبا، بينما امتدت بسرعة ناحية المناطق الغربية الخصبة[3]، ضف إلى ذلك أن المتظاهرين لم يحملوا شعارات تؤيد هذا التفسير ، ولم يهاجم المنتفضون مخازن الحبوب ومواد التغذية المنتشرة في نواحي هذه المناطق، و هو ما يبين أن انتفاضة الثامن ماي ليست ثورة بطون بقدر ما هي ثورة حرية، وفي هذا الصدد يقول الكولونيل "شون": "إنني لم أسمع عن تاريخ إفريقيا الشمالية بمظاهرات أو ثورات قامت فيها بسبب الجوع[4]، وبالتالي يمكن القول أن العامل الاقتصادي هو عامل نسبي، و ليس مطلق أي أن هذه الحوادث لها دوافع أخرى غير الدوافع الاقتصادية.

[1] سعد الله، أبو القاسم الحركة الوطنية الجزائرية، المصدر السابق، ص 236.

[2] منصور وزناجي، حكيمة، مجازر 8 ماي 1945 ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1945، ص23

[3] غولد زيغر ، أني راي جذور حرب الجزائر ، 1940-1945 ، ترك وردة لبنان، الجزائر : دار القصبة، 2005، ص 358

[4] سامعي، إسماعيل، المرجع السابق، ص 39.

2- السياسية:

إذا تحدثنا عن الأسباب فنجد أن هناك أسباب داخلية وأخرى خارجية

1. الداخلية:

لقد أثار مرسوم 07 مارس 1944م رد فعل من الطرفين الجزائري والفرنسي، الذين رفضا قراراته، وفي مقدمة هؤلاء الطبقة السياسية الجزائرية، الشيء الذي ساعد على بلورة الوعي السياسي فهذا المرسوم تجاهل بيان الشعب الجزائري، لذلك كان من بين الأسباب الرئيسية لظهور فكرة الانتفاضة التي تعد إنذارا مبكرا لقيام الثورة ورفض فكرة التجنس والاندماج[1]، أما رد فعل الكولون فقد عمل كل ما في وسعه من أجل صد هذا المرسوم، وعدم تطبيقه عن طريق خلق مناخ يسوده الاضطراب[2].

ومن جهة أخرى ساعدت حركة أحباب البيان والحرية على توحيد مشاعر الأمة أكثر فأكثر، وتوحيد مختلف ومعظم التيارات السياسية، فقد أتخذ حزب شعب الجزائري السري هذه الحركة كغطاء لنشاطه المكثف، والدليل على ذلك المسيرات التي انطلقت في أول ماي تحت مسؤولية هذه الأخيرة التي جرت في مناطق مختلفة من الجزائر واحتفالا باليوم العالمي للشغل، والذي قتل فيه العديد الجزائريين.[3]

أننا نجمع على أن هذه الأسباب مجتمعة هي التي حركت مشاعر الشعب الجزائري وحركته الوطنية وجعله يستجيب لنداء الحرية والكرامة رغم المؤامرة الدنيئة كانت بطلتها فرنسا

كل هذا زاد من حماس الجزائريين وألهب مشاعرهم، ضف إلى ذلك تسارع وتيرة التأسيس عند الأهالي، إذ ازداد عدد المناضلين، ليس فقط في المدن بل الضواحي التي يقطنها المهاجرون وحتى الأرياف الذين لم يبلغوا بعد درجة النضج السياسي، إلا أن الوعي السياسي بدأت بوادره [4]فقد ذكرت إحدى التقارير الرسمية أن الجو كان مشحونا بالتوتر بين الجزائريين والفرنسيين، ففي بجاية كتب أحد المعلمين الفرنسيين في درس الخط جملة على السبورة كنموذج: "إنني فرنسي وفرنسا وطني" فكتب التلاميذ الجزائريون بدلها :

[1] المرجع نفسه، ص 44.

[2] تروبير شارل أجرون تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عصفور عيسى، ط2، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص151

[3] صاري، الجيلالي، قداش، محفوظ المقاومة السياسية، 1900-1954 ، تر بن حراث عبد القادر الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1987، ص 78.

[4] غولد زيغر، أني راي المرجع السابق، ص 356.

"إنني جزائري والجزائر وطني"، وكان أحد المعلمين يدرس الدولة الرومانية وحالة العبيد فيه، فصاح أحد التلاميذ الجزائريين قائلا: "مثلنا نحن"، كما قاطع الجزائريون المقاهي الفرنسية والعمل في المنازل الفرنسية، كل هذه المظاهر مجتمعة تدل على أن الحركة الوطنية أخذت منعطفا جديدا منذ ميلاد أحباب البيان والحرية، وأن الوعي الوطني قد ازداد انتشارا رغم السياسة الفرنسية التعسفية[1].

2. الخارجية :

لقد كانت للظروف الخارجية وما ارتبط بها من تطورات أثر في بعث الحماس لدى الجزائريين وتعميق الوعي الوطني وتعزيز الأمل، وذلك نتيجة للأحداث المتسارعة التي ارتبطت بها الحرب العالمية الثانية و التي كان المد التحرري أحد مظاهرها[2].

كما أن انعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو قد أعطى الأمل للجزائريين في نيل الاستقلال والحرية، فقد كان الجزائريون مقتنعين بأن الأمريكان سيفرضون على فرنسا بعد انتصار الحلفاء إنهاء الاستعمار في الجزائر وهذا ما أكده فرحات عباس في خطاب ألقاه في مدينة سطيف في أفريل 1945 بأن مؤتمر سان فرانسيسكو سيضمن حرية جميع الشعوب، وأن الشعب الجزائري سيكون من بينه[3].

كما أن قيام الجامعة العربية في مارس 1944 الذي صادف تاريخ انعقاد مؤتمرها، مؤتمر أحباب البيان والحرية، هذا ما شجع المناضلين بطريقة غير مباشرة للسير قدما إلى الأمام لتحقيق مطالب الشعب الجزائري على الخصوص في الحرية والاستقلال، وأن قيامها حرك مشاعر الجزائريين وجعلهم يتوقعون العون المادي والمعنوي[4].

وإذا تمعنا في الأسباب الخارجية فإنها غير موجودة وإن وجدت فإنها غير فعالة وغير مباشرة وكل ما ذكر من تدخل أجنبي كان مجرد تهرب من مواجهة السبب الحقيقي، وهو أن الحركة الوطنية أصبحت قوة

[1] الدرعي محمد المرجع السابق، ص 176.

[2] سعيدوني، نصر الدين، المرجع السابق، ص 182.

[3] سعد الله، أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، المصدر السابق، ص 241.

[4] سامعي، إسماعيل، المرجع السابق، ص 45.

متحدية وفي هذه الحالة كان على فرنسا أن تتنازل لها أو تواجهها بالعنف والإرهاب، فاختارت فرنسا الحل الثاني[1].

ذهب بعض المؤرخين إلى تفسير هذه الحوادث بحقد المسلمين على المسيحيين، وقد كان سكان الريف والمدن جاهلين بالسياسة لذلك كانوا مستعدين لنداء الجهاد عند أول إشارة، وهو ما أكده حاكم بلدة "فج مزالة فقد قال في تقريره: "إنني أؤكد أن الحركة لحوادث 8 مايو التي بدأت يوم 09 مايو في فج مزالة قد أخذت طابعا ثوريا تحت راية الإسلام وقد حاول الفرنسيون ربط ما كان يحدث في الجزائر بما كان يحدث في فلسطين وذلك منعا لاصطدام الجزائريين باليهود.[2]

غير أن السبب باطل من أساسه، فبالرغم من اضطهاد الدين الإسلامي والقائمين بأركانه والتحكم المطلق في مؤسسات المسلمين الدينية خاصة المساجد، فإن المتظاهرين لم يهاجموا الكنائس التي كانت منتشرة في كافة القرى، ورغم تضارب الآراء حول ترجيح عامل على آخر إلا أننا نجمع على أن هذه الأسباب مجتمعة هي التي حركت مشاعر الشعب الجزائري وحركاته الوطنية وجعله يستجيب لنداء الحرية والكرامة رغم المؤامرة الدنيئة كانت بطلتها فرنسا.

[1] اسعد الله، أبو القاسم الحركة الوطنية الجزائرية، المصدر السابق، ص 224.

[2] المصدر نفسه، ص 338.

ثالثا: وقائع مجازر 8 ماي في قالمة، سطيف، خراطة

يرى بعض الكتاب أن بداية هذه المجزرة كانت أولا عبارة عن مظاهرات بتخطيط من عناصر الحركة الوطنية الذين اجتمعوا سرا بقصر الشلالة في نهاية أفريل، واتفقوا على برنامج وهو مهاجمة الإدارة الفرنسية والاستعمار، وكان الهدف من هذه المظاهرة هو الضغط على الفرنسيين بإظهار قوة الحركة الوطنية ووعي الشعب الجزائري بمطالبه ولكن المظاهرة التي حدثت يوم الاحتفال صادف الإعداد لها نوع من الفوضى نتج عنها تأخر الحلفاء في تحديد اليوم الذي سيقع فيه الاحتفال[1].

وفي يوم الفاتح من ماي 1945م، بادر حزب الشعب الجزائري بتنظيم مظاهرات عبر التراب الوطني وهو اليوم العالمي للعمال، ومن المعروف أن هذا الحزب قد احتفظ بتنظيمه السري رغم تواجده ضمن أحباب البيان والحرية، وقد كانت هذه المظاهرات متميزة إذ أعد لها حزب الشعب العلم الوطني حضروا الشعارات التي يرفعها المتظاهرون ومن بين هذه الشعارات "استقلال الجزائر ، نهاية الاستعمار، تحرير مصالي[2].

هذه الشعارات كما يبدو تدل على النضج السياسي والوعي المتزايد لدى الجماهير الشعبية والمناضلين، وثانيا عبرت على آمال معظم زعماء الأحزاب في هذا الظرف العصيب ومطالب الحركة الوطنية.[3]

وقد تميزت مظاهرات الفاتح من ماي في الجزائر العاصمة خاصة برفع العلم الوطني الجزائري وتسجيل سقوط أول ضحية من بين المتظاهرين برصاص جيش السلطة الفرنسية، بينما جرح الكثيرون فقد أصر الاستعمار على التصدي لتلك المظاهرات ومنع ظهور شعاراتها الاستقلالية أمام الرأي العام الدولي مهما كلف ذلك من ثمن، فحدث التصادم بين الطرفين.[4]

وللإشارة فإن مدينة الجزائر أخذت فيها المظاهرات شكلا عنيفا، حيث أستشهد اثنان و جرح ما يزيد عن 23 شخصا، أما مظاهرات سطيف وقالمة وعنابة ووهران فكانت أقل عنفا، وشارك في مظاهرات سطيف وحدها 4 إلى 5 آلاف شخص، وهكذا كان الجو عاصفا منذ الفاتح من ماي الذي اجتمعت فيه مناسبتان

[1] الحميدة عميراوي، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ط1، الجزائر : دار الهدى، 2004، ص 148.

[2] مهساس أحمد، الحركة الثورية في الجزائر ، 1944-1954 الجزائر : دار المعرفة، 2007، ص 237

[3] سامعي إسماعيل، المرجع السابق، ص 70.

[4] صاري الجيلالي، قداش محفوظ، المرجع السابق، ص 45.

كبيرتان هما عيد العمال و عيد الحرية الذي لم يعلن بعد الاحتفال به رسميا[1] وكانت لتلك الحوادث ونتائجها زيادة في إصرار الجزائريين و عزمهم على متابعة المعركة رغم ما سلط عليهم من مضايقات وإجراءات اعتقال، إذ لم يحل يوم 3 ماي 1945م حتى جرت مظاهرات في مدينة عنابة[2].

وفي 07 ماي 1945 بدأ الاحتفال رسميا عندما أعلن الحلفاء عن نهاية الحرب، وسرعان ما بدأ الفرنسيون في تنظيم مهرجان الأفراح لكن الجزائريين قاطعوه ونظموا مهرجانات خاصة بهم، وكانت هتافات الجزائريين تدور حول المناداة بحرية واستقلال الجزائر ، ولم تظهر فيها عبارات العداء للفرنسيين[3].

غير أن بعض المصادر تذكر أن العلم الفرنسي قد مزق في هذا اليوم، وكانت السلطات الفرنسية هي التي سمحت للجزائريين بتنظيم مظاهرات لهذه المناسبة والمشاركة في انتصار الحلفاء الذي يرمز إلى انتصار مبادئ الميثاق الأطلسي.[4]

والملاحظ أن تلك الأحداث كانت تنبؤ بمؤشرات تتمثل في عزم الجزائريين على مجابهة فرنسا التي فقدت هيبتها خلال الحرب العالمية الثانية، وزالت من نفسهم عقد الخوف من قوة فرنسا التي كان يخشاها، وزادت حدة حقده على المستوطنين الأوروبيين الذين كانوا يستغلونه ويحتقرونه في أرضه، كل هذه المؤشرات كانت تؤكد بأن علاقة الجزائريين بالسلطة الفرنسية مقبلة على فعل يؤدي إلى القطيعة النهائية، وهو ما تمثل في مجازر 8 ماي 1945.[5]

وفي 8 ماي 1945 احتفل العالم الغربي بعقد الهدنة مع ألمانيا، وأراد الجزائريون أن يشاركوا في هذا الاحتفال، وأن يرفعوا رايتهم عاليا في الجزائر ، وأن يعبروا عن أهدافهم التي تتمثل في حقهم في الحرية والاستقلال. هذا الحق الذي قاتلوا من أجله في صفوف الحلفاء بشجاعة وإقدام، وتعبيرا عن هذه الإرادة حمل الجزائريون رايتهم صبيحة هذا اليوم في مدينة سطيف وخراطة وقالمة وغيرها من المدن.[6]

1- سطيف

[1] المرجع نفسه، ص 10

[2] ارخلية عامر، المرجع السابق، ص 57.

[3] سعد الله أبو القاسم الحركة الوطنية الجزائرية، المصدر السابق، ص 230.

[4] المصدر نفسه، ص 230

[5] رخيلة عامر، المرجع السابق، ص 57.

[6] بركات أنيسة، محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر، الجزائر : منشورات متحف المجاهد، 1995، ص 213

كان يوم الثلاثاء الثامن ماي 1945 يوم للسوق الأسبوعي، والتي اكتظت شوارعها ومقاهيها بالمتسوقين والوافدين من البوادي والقرى المجاورة لحضور الاستعراض الضخم لهذا اليوم، فقد قررت حركة أحباب البيان والحرية الاحتفال بالنصر على الفاشية والنازية، وأن يحيوا أرواح الجنود الجزائريين الذي قتلوا في جميع الجهات لتحقيق الانتصار، فكان ذلك هو مغزى المظاهرات[1]، وفي الساعة الثامنة والنصف من هذا اليوم أخذت أفواج المناضلين والعمال والفلاحين تتجمع في المسجد القريب من المحطة، وقد حضر فيه مناضلي حزب الشعب وأيضا الكشافة الجزائرية وتم تجريد المتظاهرين من الأسلحة البيضاء.[2]

انطلقت جموع المتظاهرين من الجامع الكبير ، وشارك فيها ما بين 7 إلى 8 آلاف شخص، وكانت الكشافة الجزائرية في مقدمة المظاهرات، حتى وصلوا إلى الشارع الرئيسي "جورج كليمونصو"، وكان أحد أشبال الكشافة حاملا العلم الجزائري والمتظاهرون يحملون باقة من الورد وفجأة أطلق الرصاص على الشاب سعال بوزيد حامل العلم الوطني، ثم تقدم آخر وحمل العلم فانقسمت المظاهرة إلى مجموعتين واحدة واصلت المسيرة نحو مقبرة الشهداء، والثانية انتشرت في شوارع المدينة حيث اشتبكوا مع من اعترضهم من الفرنسيين.[3]

وكان مقتل سعال "بوزيد بمثابة النقطة التي حولت المظاهرات السلمية إلى مواجهات عنيفة بين المتظاهرين وقوات المستعمر. فأصبح الجزائريون يعتدون على أي فرنسي يصادفونه في الطريق، حيث خرج اثنان من الخماسين حاملين السكاكين فاعتدوا على أول أوروبي وجداه في طريقهم، وقد شارك في هذه الأحداث الريفيون الذين قدموا للمدينة للتسوق فقتلوا رئيسي محكمة في شارع "فالي" كما خرج أحد مناضلي حزب الشعب وذبح أربعة أوروبيين[4].

وحسب شهادة أحد المعاصرين والحاضرين في قلب الحدث و هو المجاهد عيسى شراقة[5]" الذي يعتبر من من أهم شهود مجازر 8 ماي 1945 بسطيف، وهذا لأمر بسيط كونه هو الذي كلف بحمل الراية الوطنية إثر خروج الشعب الجزائري للاحتفال بالنصر على النازية، حيث كان سعال بوزيد قريبا من هذا الأخير ،

[1] سعيدوني، نصر الدين، أحداث 8 ماي 1945، مجلة الذاكرة العدد الثاني، الجزائر، 1995، ص 32

[2] عيناد ثابت رضوان المرجع السابق، ص 54.

[3] بركات أنيسة المرجع السابق، ص 214.

[4] عيناد ثابت رضوان المرجع السابق، ص 55، 56.

[5] بلانش جون لوي سطيف 1945 ، بوادر المجزرة، الجزائر ، دار القصذبة للنشر، ص 212.

والذي خطف منه العلم مستفزا ضابط الشرطة الذي لم يتحمل رؤية الراية الوطنية بيده، فأطلق النار عليه مدشنا بذلك القتل والتنكيل.

وشهدت كذلك بعض مناطق ولاية سطيف مظاهرات انتقاما للمظاهرات السلمية التي حولتها فرنسا إلى مجزرة بسطيف مثل بلدية عموشة، فحسب ما قاله بعض الشهود عن الأحداث كالعلمة وبوعنداس وعين الكبيرة و غيرها، غير أن حوادث ولاية سطيف تبقى أكثر شناعة ودموية، حيث قامت فرنسا بحملة إرهاب هائلة استخدمت فيها جنود الفرقة الأجنبية والرماة السنغال ووحدات الميليشيات، حيث أن الجنرال فاقرود " أطلق سراح أسرى الحرب الإيطاليين ليشركهم في المجزرة التي أسهمت فيها أيضا أسلحة الطيران والمدرعات البحري.[1]

2- خراطة :

كان يوم الثامن ماي 1945 يوم السوق الأسبوعي لمدينة خراطة شأنها في ذلك شأن مدينة سطيف وهو يوم عطلة أيضا بمناسبة انتهاء الحرب العالمية الثانية.[2]

وكانت بداية المظاهرات عندما اعترضت مجموعة من الجزائريين المسلمين الحاكم الفرنسي وقاموا باغتياله، هذا الحادث جعل سكان مدينة خراطة ودواويرها جزائريين أو أوروبيين كانوا كل يقوم باستعداد خاص، فالمستوطنون كانوا يشتغلون بالقلاع إضافة إلى تزويدهم بالأسلحة النارية أما الجزائريون فكانوا مجموعات للقيام بعمليات هجومية، وهكذا ففي فجر التاسع ماي قامت مجموعة من الشباب بإحراق بعض المرافق والمساكن وأخرى حاصرت مركز رجال الدرك بينما عملت مجموعة أخرى بالاتصال بالسكان المسؤولين بدوار الريف الذي يقع على بعد 1 كلم من خراطة، وكانت حصيلة الأعمال الهجومية قتل سبعة أوروبيين.[3]

وما إن حلت الساعة 11:00 صباحا حتى قدمت المصفحات الفرنسية إلى مدينة خراطة وبواسطة رشاشاتها الثقيلة أطلقت نيرانها على السكان فقتل وجرح المئات من الأشخاص.

[1] طلاس مصطفى العسلي بسام الثورة الجزائرية، ط1، بيروت: دار الشورى، 1982، ص 70.

[2] رخيلة عامر، المرجع السابق، ص 71.

[3] بلانش جون لوي، المرجع السابق، ص 213.

فإن القرية كانت آمنة وهادئة وظل الأمر كذلك حتى منتصف النهار، حيث وصل من سطيف ضيافات مبروك" المدعو "العدواني" الذي بدوره نقل خبر الأحداث التي وقعت هناك وحرض السكان على القيام بمثل ذلك مناديا بالجهاد.[1]

وبعد أن انتشر هذا الخبر في أوساط القرية تجمع العديد من الناس أمام مقر البلدية الحالية حيث أعلنوا الجهاد في سبيل الله انتقاما لضحايا المظاهرة السلمية فأقيمت الحواجز ، كما حاصروا أماكن المعمرين الموجودة بالمنطقة[2]

ونفس السيناريو تكرر في بلدية بني عزيز[3] الذين تعرضوا لعملية مداهمة واسعة النطاق من قبل الجيش الفرنسي في ماي 1945 ، حيث ذكر لنا شهود عيان أنه بعد قمع المظاهرات السلمية في قلب الولاية في 08 ماي، ووصلت أخبار القمع في حدود الثانية زوالا فكانت ردود فعل السكان القرية فقاموا بدورهم بوضع الحواجز في الطريق، وقطع خطوط الهاتف وأنابيب المياه المؤدية إلى تكنة الدرك الفرنس.[4]

وتحول الثائرون نحو أحياء المعمرين الذين كفوا بدورهم إلى ثكنة الدرك للاختباء، وحاولوا قصفها بقنابل يدوية مصنوعة محليا، لكن القنابل لم تنفجر وأثناء الهجوم على الثكنة أستشهد أحد المجاهدين وهو عبد الحميد رايس، وعند وصول خبر الانتفاضة في المنطقة للسلطات العسكرية قامت بإرسال قوات من الجنود والتي قدرت بحوالي 2000 إلى 3000 جندي مدعمة بالطائرات الاستكشافية والمقنبلة صبيحة 09 ماي 1945م، حيث عملت القوات العدوانية منذ اجتياحها القرية على خلق مختلف الصور الوحشية، وزرع الرعب والهلع في نفوس السكان، كل هذا كان من أجل القضاء على معنويات الثائرين بالمنطقة . ونفس الشيء عرفته مناطق أخرى من سطيف.

شملت أعمال الإبادة دون تمييز بين رضيع أو شيخ أو شاب وكان السكان يحفرون قبورهم بأيديهم .[5]

[1] المرجع نفسه، ص 216.

[2] تقع على السفح الشمالي لجبال بايور، وتبعد عن مدينة سطيف ب 70 كلم.

[3] صاري الجيلالي، قداش محفوظ المرجع السابق، ص 86.

[4] المرجع نفسه، ص 87

[5] رخيلة عامر ، المرجع السابق، ص 75.

ولازالت هذه المجازر الرهيبة راسخة في أذهان الجزائريين وستبقى العديد من المناطق خير شاهد للتاريخ على حقد وهمجية المحتل الغاصب ولاسيما مضائق خراطة شعبة الآخرة."

3- قالمة:

تذكر المصادر لاسيما الحية أن المسيرة في مدينة قالمة كانت سلمية كما أن الأوامر التي أعطيت إلى المنظمين لها والمشاركين فيها تقضي بعدم حمل مشارك لأي سلاح[1]، حيث بدأت المظاهرات بتجميع عدة آلاف من المواطنين بمركز المدينة المسمى "الكرمات" ورفعت خلالها الشعارات التي رفعت بسطيف وخراطة وكان المستوطنون فيها يقيمون حفلا في ساحة محمية بالرشاشات، وعند وصول المسيرة إلى مكان الحفل في هذا الوقت وقع استجواب بين شخصين كانا من الحاضرين في الحفل، فقال أحدهما للآخر هل توجد فرنسا هنا أم لا؟ فأجابه الآخر بنعم وتلي هذا بإطلاق النار، هذا العمل أدى إلى قتل أحد المتظاهرين مما جعلهم يدافعون عن أنفسهم رغم أنهم لم يكونوا مسلحين، لكن أصابوا أربعة من رجال الشرطة التي استمرت في إطلاق النار حتى الساعة السادسة مساءا، وبعدها تشتت المتظاهرون في أنحاء المدينة وعاد من استطاع منهم العودة إلى المنزل فقامت فرنسا بإصدار أمر يقضي بحضر التجول إبتداء من الساعة 09:30 ليلا[2]

وفي صبيحة 09 ماي 1945 هاجم رجل المباحث الفرنسية مقر حركة أحباب البيان والحرية وحجزوا كافة الوثائق السرية للحركة، وفي نفس اليوم شرعت الميليشيات والقوات العسكرية في إلقاء القبض على الذين شاركوا في المظاهرات[3]، كما أعدموا كذلك كل الشباب الذين كانوا يحملون الشهادة الابتدائية حيث جمعوهم في مكان فسيح وأمروهم بحفر أخدود كبير ثم أعدموهم بكل برودة[4] ولما انتشرت أخبار المظاهرات في القرى المجاورة لمدينة قالمة مما أثار سخط وغضب بعض القبائل التي قررت التنقل من قالمة قادمين من سدراتة ووادي زناتي، وعلى إثر ذلك تم تخريب جزء من السكة الحديدية و قطع الأسلاك الهاتفية،[5] كما تبادلت أيضا بعض القبائل إطلاق النار مع رجال الدرك قبل أن تصل الدبابات المصفحة

[1] المرجع نفسه، ص 50.

[2] الابراهيمي، أحمد طالب، المرجع السابق، ص 28

[3] سامعي إسماعيل، المرجع السابق، ص، ص82، 83

[4] المدني أحمد توفيق، مذكرات حياة كفاح، ج ، 3 ، الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 2001، ص 381.

[5] منصور وزناجي حكيمة، المرجع السابق، ص 23.

إلى عين المكان وما تجدر إليه الإشارة هو الحديث عن المظاهرات في المناطق التي سبق ذكرها لا يعني عدم قيامها بالمناطق الأخرى بل بالعكس، إذ شهدت أرجاء الجزائر كلها هذه الحوادث تذكر ما حدث في قسنطينة ووهران و العاصمة و خنشلة ... إلخ ... [1]

وقد كانت مذبحة 8 ماي مدبرة، وعن سابق قصد أراد الاستعمار الفرنسي من ورائها تحقيق

أهداف عديدة منها :

- قبر الأماني الوطنية وكبح تيار التحرير الذي بدا عميقا جارفا لدى الشعب الجزائري منذ بيان فيفري 1943 ، حيث تزايد هذا الشعور وتعمق أكثر مع الأيام، كاد أن يكون شاملا وجماعيا.
- إعادة الاعتبار للجيش الفرنسي الذي لا يزال يتجرع مرارة الهزيمة والنكسة التي تعرض لها
- على أيدي الألمان في الحرب العالمية الثانية.
- محاولة إرهاب باقي المستعمرات، وإظهار القوة الفرنسية حتى لا تطلب الاستقلال[2]، وهكذا

دامت هذه المجازر أياما وليالي، وكان القمع وحشيا لا يرحم أحدا حيث استعمل المستعمر فيها كل أنواع الأسلحة.

[1] منصور وزناجي، حكيمة، المرجع السابق، ص 23.

[2] قليل عمار، ملحمة الجزائر ، ج 1 ، ط1، الجزائر ، دار البعث، 1991، ص 141.

خاتمة

خاتمة :

من خلال عرض مختلف المحاور الأساسية التي ارتكزت عليها السياسة الفرنسية خلال الحكم العسكري في الجزائر، توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات أهمها :

- عملت الإدارة الاستعمارية على تجسيد وتكريس الاستعمار بالقوة والعنف وحتى بالقانون.
- مارست إدارة الاحتلال مزيجا من أنواع الاستعمار فكان الاستعمار عسكريا الاستغلالي الاستيطاني الذي استنزف أراضي وثروات البلاد المختلفة مع جلب عناصر دخيلة ومنحها أفضل وأجود الأراضي والامتيازات بالقوة والعنف وبلغة القانون المزعوم واستعمارا دينيا وثقافيا فلم تسلم الأرض ولا الشعب فحتى اللغة والهوية العربية والإسلامية سعى هذا المحتل لطمسها ومحوها وإذابتها .
- ربط الاستعمار الفرنسي نجاح المشروع الاستيطاني بالعامل الديمغرافي فعمل على تشجيع الهجرات الأوروبية إلى الجزائر ولا يتأتى ذلك دون الحصول على أكبر قدر من الاحتياطات العقارية، فكانت الأرض هي أساس المسألة الاستيطانية.
- عمد الاستعمار الفرنسي على إحلال العنصر الأوروبي مكان الجزائريين عن طريق سلب أراضيهم ومصدر عيشهم.
- شكلت القوانين الاستعمارية الآلية الأكثر نجاعة في مصادرة أراضي الجزائريين بموجب مراسيم وقرارات تعسفية مجحفة في حق السكان وبدون أي وجه حق سلبت أراضي الجزائريين تدريجيا.
- ظهور البؤر الاستيطانية وممارسة عملية التهجير القصري للسكان من أراضيهم مما أدى إلى انتشار البطالة وانخفاض في المستوى المعيشي مما اضطرهم إلى الهجرة الداخلية والخارجية فعم الفقر والبؤس، والأمراض والأوبئة الفتاكة، فارتفع معدل الوفيات بالتوازي مع انعدام الرعاية الصحية، بالمقابل نجد الأوروبي يعيش حياة الترف والرفاهية في ارض الجزائري.
- مارس الاحتلال الفرنسي في الجزائر أبشع أنواع العنف والتعذيب والإبادة الجماعية من قرى في شتى أنحاء المستعمرة لترهيب الجزائريين العزل وإذلالهم والسيطرة عليهم.
- سياسة الأرض المحروقة وانتهاج أسلوب الإبادة الجماعية للقبائل أرهق الجزائريين ودفع بأغلبهم إلى الهجرة الأمر الذي أدى إلى تراجع المقاومة.

- من خلال عمليات التعذيب والقتل الجماعي للمدنيين العزل أزيل الستار كاشفا الوجه الحقيقي لفرنسا المدعية أنها دولة الحق والقانون، وأنها قدمت إلى الجزائر بدافع نشر الحضارة والدفع بالجزائر للتحضر والتقدم...
- صدور مختلف التشريعات والقوانين والمراسيم الصادرة عن حكومة باريس أو تلك القرارات الصادرة عن حكومة الجزائر كشفت بكل شفافية أن فرنسا الأم هي المسؤول المباشر عن الحكم العسكري الذي مارسه الطغاة الفرنسيين في الحق المدنيين العزل.
- ممارسة نابليون الثالث سياسة الترغيب والإغراء ومحاولته دمج المجتمع الجزائري في الثقافة الفرنسية والمساواة المزيفة بادعائه المملكة العربية"، وفتح المجال لتكالب المستثمرين الرأسماليين وتشجيعه للشركات الرأسمالية الجشعة القائمة على أساس البرجوازية الاستعمارية، كان لها الأثر المباشر على الحالة الاجتماعية. فأصبحت حياة الجزائريين عبارة عن محطات من الآلام والبؤس والحرمان والفقر والتهميش...
- ضرب البنية الاجتماعية للنسيج الديمغرافي الجزائري الذي كان يمثل في السابق صاحب الأرض والمال من خلال تجريده من أملاكه وممارسة سياسة التهجير والتجهيل والتنصير والتفقير ...

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

أولا، باللغة العربية

المصادر والمراجع

1. إبراهيم طاليس السياسة الفرنسية في الجزائر وإنعكاساتها على الثورة (1956-1958)م، دار الهدى للنشر والطباعة، 2013م.
2. إبراهيم مياسي، لمحات من جهاد الشعب الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2007م.
3. أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930) م ، ج 2 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 4، 1992م.
4. أبو القاسم سعد الله أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر، ج 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ، 1986م.
5. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 9، دار الغرب الإسلامي للنشر والتوزيع لبنان 1998م
6. أحميدة عميراوي، جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري، دار الهدى عين مليلة – الجزائر ، ط2، 2005م.
7. إدريس خضير ، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830م – 1962م ، ج1، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر 2006م.
8. أندري شارل جوليان، تاريخ الجزائر المعاصر الغزو وبدايات الاستعمار (1827-1871)م، ج 1، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2013م.
9. أوليفييه لوكور غرانميزون في نظام الأهالي، تر العربي بوينون، ط1، منشورات الشائحي، الجزائر، 2011م.
10. أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الطبعة 02، الجزائر، 02 1984م.
11. بسام العسلي، المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي (1830-1838م)، دار النقاش، لبنان، ط1، 1980م، ط2، 1986م

12. بسام العسلي، محمد المقراني ثورة 1871م الجزائرية، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ط3، 1990م
13. بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830–1889م) م، ج1، دار المعرفة الجزائر، 2006م.
14. بشير كاش الفرحى مختصر وقائع واحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1961م طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م.
15. بهلول حسن القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ، 1976م.
16. بوعزة بوضرساية وآخرون الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرآن
17. منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، مطبوعات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م.
18. جلال يحي ، المغرب الكبير، الفترة المعاصرة وحركات التحرير و الاستقلال، ج 4، دار النهضة العربية، بيروت – لبنان ، 1982م.
19. جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994م.
20. حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، ط2، تقديم وتعريف وتحقيق محمد العربي الزبيري الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ، 1982م.
21. حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007م .
22. حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية الفرنسية 1871–1895م، دار الهدى الجزائر، 2012م.
23. رابح لونيسي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ، د ط دار المعرفة، الجزائر .2010م
24. سعيدي مزيان السياسة الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها (1871 1914) م، ج1، ط1، دار سنجاق، الجزائر، 2010م
25. شارل روبير أجيرون الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871م 1919م، ج1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007م.
26. شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، تر. عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت – لبنان، ط1، 1982م.

27. شاوش حباسي، من مظاهر الروح الصليبية، للإستعمار الفرنسي بالجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر
28. الصادق مزهود، تاريخ القضاة في الجزائر من العهد البربري إلى حرب التحرير الوطنية، ط2، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع قسنطينة – الجزائر ، 2012م.
29. صالح عباد الجزائر خلال الحكم التركي 1541م – 1830م، دار هومة للطباعة والنشر الجزائر، 2012م.
30. صالح عباد، الجزائريين فرنسا والمستوطنين (1830–1930)م، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة – الجزائر ، 1998م.
31. صالح فركوس ، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، دار العلوم للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2005م
32. صالح فركوس المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنقيين إلى خروج الفرنسيين (814) ق م – 1962م)، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003م.
33. عبد الحميد زوزو ، الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية والإقتصادية والإجتماعية 1937م – 1939م، ج 1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر 2009م.
34. عبد الرحمان إبن إبراهيم بن العقون الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة الفترة الأولى 1920م – 1936م ، ج 1 ، ط 1 ، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1984م
35. عبد الرحمان تشايجي ، الصراع التركي الفرنسي في الصحراء الكبرى تر علي أعزازي ، مركز درامة جهاد الليبين ضد الغزو الإيطالي، طرابلس، 1982م،
36. عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام 8.2 دار الأمة, الجزائر 2008م.
37. عبد الرشيد زروقة، جهاد إبن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1913م 1940م، ط1، دار الشهاب، بيروت – لبنان، 1999م
38. عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا في الجزائر، د/ط، كار الأمة، الجزائر، 2013م.
39. عبد القادر جغلول ، تاريخ الجزائر الحديث، ط3، دار الحداثة ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1989م.

40. عبد اللطيف بن أشنهو ، تكوّن التخلف في الجزائر – محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر 1830م – 1962م، ترجمة نخبة من الأساتذة الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979م.

41. عبد المالك مرتاض أدب المقاومة الوطنية في الجزائر 1830–1862)م، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، دار هومة الجزائر .

42. عدة بن داهة، الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي 1830–1962م)، ج2، منشورات المجاهدين، الجزائر ، 2008م

43. عدي الهواري، الإستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الإقتصادي والإجتماعي (1830–1960)م، ط1، ترجمة جوزيف عبد الله، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1983م.

44. عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954م–1962م، ط1، دار الهدى الجزائر، 2013م

45. عمار بوحوش التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، 1997م.

46. عمار بوحوش الموجز في تاريخ الجزائر، ط 1 ، دار ريحانة، الجزائر، 2002م.

47. عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر ، دار ريحانة الجزائر د/ط، 2002م.

48. الغالي غربي، العدوان الفرنسي على الجزائر – الخلفيات والأبعاد، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، دار هومة الجزائر ، 2007م.

49. فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر. أبو بكر رحال، دار القصبة للنشر، الجزائر.2005

50. فرانسوا جورج دريفوس وآخرون، موسوعة تاريخ أوروبا من عام 1789م حتى أيامنا ج 3، ط 1 ترجمة عيسى حيدر، منشورات عويدات بيروت – لبنان 1995م.

51. محفوظ قداش ، جزائر الجزائريين ، تاريخ الجزائر 1830_1954م تر محمود المعراجي ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر 2008م.

52. محمد الصالح بجاوي، متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي (1830–1918)م، ط1، دار القصبة للنشر ، الجزائر، 2009م.

53. محمد الطيبي، الجزائر عشية الغزو الإحتلالي دراسة في الذهنيات والبنيات والمآلات ابن نديم للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2009م.

54. محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للسوق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر ، 1972م.

55. محمد بليل، تشريعات الإستعمار الفرنسي في الجزائر وإنعكاساتها على الجزائريين(1914-1881م) دراسة نماذج من التشريعات وتطبيقاتها على الجزائريين للقطاع الوهراني، دار سنجاق الدين للكتاب الجزائر.

56. محمد سي يوسف، مقاومة منطقة القبائل للإستعمار الفرنسي، ثورة بوبغيلة، كار الأملن الجزائر، 2000م.

57. مصطفى خياطي، حقوق الإنسان في الجزائر خلال الإحتلال الفرنسي، منشورات APNA، الجزائر.

58. مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954م في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، دار هومة ، الجزائر، 2010م.

59. نادية طرشون، الهجرة الجزائري نحو المشرق العربي أثناء الإحتلال، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر، 2006م.

60. ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان .1999م

61. ناصر الدين سعيدوني، مهدي بوعبدلي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ، 1984م.

62. يحي بوعزيز ، سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية 1830م – 1954م، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون – الجزائر ، 2007م.

63. يحي بوعزيز ، ثورات الجزائر في القرن التاسع عشر والعشرين، ج 2، ط2، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والتوزيع، الجزائر، 1996م.

64. يحي بوعزيز ، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، داط، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، دات.

65. يحيى بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر .1986م

66. يونس بن بكير الحاج سعيد، تاريخ بني ميزاب دراسة إجتماعية واقتصادية وسياسية ط المطبعة العربية غرداية الجزائر، 2006م.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1. Bulletin Officiel du Gouvernement Général de l'Algérie, Cinquième Année 1865 N. 190.
2. Claude Collet et Henry Robert, le Mouvement National Algérien, Testes (1912-1954), Paris, 1978.
3. Julien Charles André, Histoire de l'Algérie Contemporaine, la Conquête et débuts de la Colonisation (1827-1871), Casbah éditions, Alger, 2005

ثالثا، المجلات

1. ثورة الأوراس 1916م، إنتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس باتنة 1996م.
2. محمد غانوا، المجلة التاريخية ، المركز الوطني للدراسات التاريخية، النصف الأول من 1986م، القبة الجزائر.
3. عبد الله مقلاتي، مطبوع بداغوجية مقدمة لطلبة السنة الثانية ماستر خاصة بمقياس حركات التحرر بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة –الجزائر، 2016م – 2017م
4. مرسوم 03 فيفري، المبشر، العدد 5436 . السبت 02 مارس 1912م.
5. مصطفى عبيد ، دراسة في رسالة الإمبراطور نابليون الثالث إلى الماريشال بيليسي بتاريخ 6 فيفري 1863 م ، جامعة المسيلة ، المصادر العدد 25 ، د س ن.
6. نادية طرشون، سياسة نابليون الثالث"، مجلة الدراسات وابحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الدكتور يحي فارس المدية ، العدد 26 مارس 2017م.
7. هلال، ثورة الأوراس 1996م، المجاهد الأسبوعي، العدد 1165

رابعا: الملتقيات

1. رشيد فارح التنظيم القضائي إبان الإحتلال بين العام وتمييز الأعمال الملتقى الوطني حول القضاة إبان الثورة التحريرية، منشورات المجاهدين، الجزائر، 2007م.
2. عدة بن داهة الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830م – 1873م، أعمال الملتقى الأول والثاني حول العقار إبان الاحتلال الفرنسي 1830م 1962م، الجزائر، 2007م
3. العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي الملتقى الوطني الأول، معسكر، يومي، 20 و 21 نوفمبر 2005م، محاضرة الطاهر ملاخسو.
4. العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي الملتقى الوطني الأول، محاضرة الطاهر ملاخسو ، نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر (1830–1962م).
5. العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي الملتقى الوطني الثاني، محاضرة ودان بوغفالة، موقف قبيلة الجبلية من السياسة الفرنسية
6. العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي الملتقى الوطني الثاني، سيدي بلعباس، يومي ، 20 و 21 ماي 2006م، محاضرة عدة بن داهة الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية 1830م – 1873م

خامسا، الرسائل الجامعية

1. أبو محمد عبد الله الشافعي ، ثورة الأوراس 1916م ضد التجنيد الإجباري الفرنسي للجزائريين مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ معهد العلوم الإجتماعية الجزائر 1984م.
2. آمال الشلبي، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954م – 1956م، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر، جامعة العقيد الحاج لخضر ، باتنة – الجزائر، 2005م – 2006م.
3. الجمعي خمري، حركة الشباب الجزائريين 1900م – 1930م رسالة ماجستير الجزائر 1994م.
4. السبتي بن شعبان الحركة الوطنية في منطقة قالمة 1919م – 1945م، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة – الجزائر، 2009م– 2010م.

5. صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 830 –1930)م، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة .2013م –2014م
6. عزة الدين معزة فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومراعاة الإستقلال 1899م – 1988م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسنطينة – الجزائر، 2004م –2005م.
7. عيسى يزير، السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2008م – 2009م.
8. قريري سليمان، تطور الإتجاه الثوري والحدودي في الحركة الوطنية الجزائرية (1940–1954)م، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم والتاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010–2011م.
9. ليلى بلقاسم، المراكز الإستيطانية وتطورها في منطقة غليزان 1850م – 1900م أطروحة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، وهران 2012م–2013م.
10. محمد شبوب الجزائر في الحرب العالمية الثانية 1939م – 1945م دراسة سياسة واقتصادية واجتماعية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أحمد بن بلة وهران، 2014م – 2015م.
11. ناصر بلحاج، مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري 1912م–1916م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص التاريخ المعاصر ، جامعة بوزريعة – الجزائر ، 2004م–2005م.